مجلة بحوث
كليـــــــــــة الآداب

سلسلة إصدارات خاصة
(٨٦)

الآثار الاقتصادية لسياسة الخصخصة فى مصر

"دراسة تطبيقية على بعض الشركات الصناعية"

إعـــــداد
د/ أمانى أحمد المنشاوى
المدرس بكلية الآداب – جامعة المنوفية

العدد السادس والثمانون سبتمبر ٢٠٠٩

Web site:http : // Art.menofia . edu. eg *** E. mail : arts @ mailer . menofia . edu. eg

مقدمة

يعد موضوع الخصخصة أحد الموضوعات المهمة على المستوى العالمي والمحلى، سواءً من الناحية الاقتصادية أو السياسية أو الاجتماعية، نظراً للركود الاقتصادى العالمى ومعاناة الدول النامية بوجه عام ومصر بوجه خاص من التضخم الركودى Stagflation . ولجوء الدول المتقدمة للتضافر فيما بينها لتدعيم مصالحها الاقتصادية بالعديد من الاتفاقيات الدولية لفتح الأسواق العالمية للتصدير، وتحديد المواصفات العامة للجودة (ISO) كشروط أمام الدول النامية لتصدير منتجاتها المصنعة للدول المتقدمة.

وحيث إن العديد من دول العالم واجهت صعوبات اقتصادية حقيقية نتيجة للركود الاقتصادى العالمى الذى ساد خلال الثمانينيات وفى أوائل العقد الماضى، ونتيجة لاستمرار مصروفات القطاع العام، فقد أدى هذا الأمر إلى بروز ظاهرة العجز فى الموازنات المالية وتدنى حجم الفائض فى الموازنات العامة فى العديد من دول العالم عامة ومصر بصورة خاصة، وتراكم الديون الخارجية لمجموعة كبيرة من الدول النامية، حيث بلغ العجز التجارى فى مصر، تونس والمغرب وسوريا والسودان على التوالي نحو ٦٢٧٢، ١٢٩٥، ١١٩٤، ٩٧٥، ٨٧٨، ٧٣٧ مليون دولار عام ١٩٨٨م [١]. بل وارتفع عجز الموازنة فى مصر من ١,٤ مليار جنيه عام ١٩٧٥م إلى ٢,٥ مليار جنيه عام ١٩٩٥م [٢].

فمن هنا برزت الخصخصة(privatization) كأحد الحلول المطروحة لعلاج أوجه الخلل فى الهياكل الاقتصادية و للارتقاء بمستويات الكفاءة والأداء .

لهذا رأت الباحثة ضرورة دراسة الآثار الاقتصادية لسياسة الخصخصة فى مصر مع دراسة تطبيقية على بعض الشركات الصناعية.

---

(١) أحمد السيد سعيد النجار: الإصلاح الاقتصادى فى الدول العربية، حالة: مصر، المغرب، اليمن، المركز العربي للدراسات الاستراتيجية ،القاهرة،١٩٩٦ ، ص١٥.

(٢) إلهامى الميرغنى: "ارتفاع الأسعار إلى أين؟" ورقة عمل مقدمة للمؤتمر السنوى الخامس للجنة التنسيقية للدفاع عن الحقوق والحريات النقابية والعمالية. الموقع على النت

http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?

إشكالية الدراسة:

يمثل تحديد مشكلة البحث خطوة ضرورية للدراسة العلمية المنهجية، فالسمة الرئيسة التي تميز البحوث العلمية هى أن تكون ذات مشكلة محددة، وفى حاجة إلى من يتصدى لها بالدراسة والتحليل من جوانبها المتعددة، وفى ضوء ما سبق فإن المشكلة التى تسعى هذه الدراسة إلي استجلائها تتمثل في تقييم برنامج الخصخصة بوصفه من أحد المكونات الأساسية لبرنامج الإصلاح الاقتصادى، ورصد الآثار الاقتصادية المترتبة عليه، خصوصا في القطاع الصناعي الذي يمثل عصب الاقتصاد المصرى.

الدراسات السابقة:

١- "الخصخصة في مصر، توصيف وتقييم" إعداد/ أمل صديق عفيفى، ترجمة: جمال عبد المقصود. (٢٠٠٣).

٢- "الاقتصاد المصرى من تجربة يوليو إلى نموذج المستقبل" إعداد/ أحمد السيد سعيد النجار (٢٠٠٢).

٣- "الإصلاح الاقتصادي في الدول العربية -حالة :مصر ، المغرب ،اليمن "إعداد/أحمد السيد سعيد النجار ، ١٩٩٦م.

٤- "من دفتر أحوال الاقتصاد المصري" إعداد/ محمود عبد الفضيل، (٢٠٠٣).

٥- "دور القطاعين العام والخاص مع التركيز على التخصيصية - حالة مصر" إعداد/ عبد الرحمن، (١٩٩٥م).

٦- "دائرة حوار حول الخصخصة والإصلاح الاقتصادي فى مصر" إعداد/ رمزى زكى، (١٩٩٤م).

٧- "تجربة الإصلاح الاقتصادي بمصر، تطوير أداء قطاع الأعمال المصرى" إعداد/ صبرى أحمد محمد عجلان، (١٩٩٣م).

٨- "التخصيصية والإصلاح الاقتصادي فى الدول النامية - مع دراسة التجربة المصرية" إعداد/ إيهاب الدسوقى، (١٩٩٥م).

٩- "جودة ومعوقات التخصيص في الدول العربية "إعداد /جمال الصغير،(١٩٨٥م).

١٠- "تحويل الملكية العامة إلى القطاع الخاص" إعداد/ ستيف هانكى ؛ترجمة محمد مصطفى غنيم (١٩٩٠م).

١١- "قرار التحول إلى القطاع الخاص" غايات عامة ووسائل خاصة" إعداد/ دوناهيو جون، ترجمة: محمد مصطفى غنيم.

أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية الدراسة فى تناول كيفية تطبيق برنامج الخصخصة فى مصر والآثار الاقتصادية المترتبة على ذلك، وتوضيح الإيجابيات والسلبيات لسياسة الخصخصة، ودراسة ذلك على بعض الشركات الصناعية متمثلة فى (٧) شركات هي :

الدلتا للطوب الرملي ، شركة مصر للزيوت و الصابون،مصر لصناعة الزجاج،مصر شبين الكوم للغزل و النسيج، سيكلام (لبنيتا)، والنصر للملابس والمنسوجات، العربية للغزل والنسيج. كدراسة حالة تعكس تقييم لبرنامج الخصخصة ومدى تحقيقه لأهدافه، وقد تم اختيار تلك الشركات عشوائيا مع مراعاة تنوع الأنشطة الصناعية والانتشار الجغرافي .

منهج الدراسة:- اتبعت الباحثة المنهج الموضوعي الذي يهتم بدراسة الظاهرة وتوزيعها مكانيا، والمنهج التحليلي الوصفي فتم تحليل الحقائق والبيانات الإحصائية والخرائط والأشكال البيانية،وقامت الباحثة بعمل دراسة ميدانيه مكثفة من خلال تطبيق استمارة الاستبيان،فضلا عن الأساليب الكارتوجرافيه والبيانية حيث تم الاستعانة ببعض البرامج الحاسوبية منها برنامج ARc gis ٩,٢ فى إنتاج خرائط البحث.

الأهداف:

يتمثل الهدف الرئيس من هذه الدراسة فى محاولة إضافة إسهام علمى فى أحد فروع علم الجغرافيا وهو علم الجغرافيا الاقتصادية، الذى أصبح مطالباً بالتصدى للعديد من الظواهر الاقتصادية كما هو الحال فى دراستنا الراهنة التى تتناول الآثار الاقتصادية لسياسة الخصخصة فى مصر - دراسة حالة على بعض الشركات الصناعية (٧ شركات) - وذلك من خلال تقديم صورة واقعية لظاهرة اقتصادية تعد من أخطر الظاهرات أهمية فى الاقتصاد المصرى، وتكشف التحديات والمشكلات التى تواجه الاقتصاد المصرى فى ظل سياسة الخصخصة، وكذلك الملامح المستقبلية

المتوقعة لتلك السياسة (الخصخصة) فى مصر، فى ظل دراسة حالة لبعض الشركات الصناعية.

ويتم ذلك فى النقاط التالية:

أولاً: مفهوم الخصخصة وتعريفها.

ثانياً: الاقتصاد المصرى ونشأة سياسة الخصخصة.

أ- تطور الاقتصاد المصرى منذ عام (١٩٥٢م-٢٠٠٦م).

ب- العوامل الواجب توفرها لتطبيق سياسة الخصخصة فى مصر.

ثالثاً: الشركات التى تم خصخصتها فى مصر (منذ عام ١٩٩١ وحتى يونيو ٢٠٠٦م).

أ- خصخصة شركات قطاع الأعمال.

ب- إجمالى حصيلة البيع.

جـ- الأساليب المتبعة فى بيع الشركات.

د- التوزيع الجغرافى للشركات والمصانع التى تم خصخصتها.

رابعاً: دراسة تطبيقية على بعض الشركات الصناعية.

خامساً: الآثار الاقتصادية لسياسة الخصخصة فى مصر.

أ- الآثار الإيجابية.

ب- الآثار السلبية.

- خاتمة (النتائج والتوصيات)

- قائمة المراجع العربية والأجنبية.

أولاً: مفهوم الخصخصة وتعريفها

يمكن إرجاع فكر ة تطبيق الخصخصة التي تهدف الى نمط الإنتاج الخاص الى العالم ابن خلدون عندما تحدث فى مقدمته عن أهمية إشراك القطاع الخاص بالإنتاج وذلك منذ أكثر من ستمائة عام ١٣٧٧م . أما في العصر الحديث فان الموجة الأولى للخصخصة قد بدأت فى عهد مارجريت تاتشر فى بريطانيا فى الفترة مابين ١٩٧٩م:١٩٨٢م وقد تمت فى إطار فكرى وفلسفي يتبنى أفكار الاقتصاديين الكلاسيكيين الجدد الداعين الى اقتصاد السوق وإفساح المجال أمام القطاع الخاص للقيام بالدور الأساس في الانفتاح والازدهار الاقتصادى [١].

تستحوذ عبارة الخصخصة أو التخصيص على اهتمام معظم دول العالم سواء كانت متقدمة أو نامية، وهى جميعها تسميات لمصطلح اقتصادى (Privatization) ولا يوجد مفهوم دولى متفق عليه لكلمة الخصخصة، ولكن نستطيع أن نميز بين أربعة مفاهيم هي[٢] :-

المفهوم الأول: يرى أن الخصخصة تعنى تحرير النشاط الاقتصادى والمالى وإعطاء القطاع الخاص مجالاً أوسع وذلك للحد من احتكار الدولة.

المفهوم الثانى: يرى أن الخصخصة علاقة تعاقدية بين الدولة والقطاع الخاص، وذلك بإدخال الخبرة الإدارية لهذا القطاع فى أنشطة المنشآت العامة وإدارتها وفقاً لطريقة سير المنشأة الخاصة، ويأخذ هذا المفهوم شكل عقود الإدارة والإيجار والامتياز.

المفهوم الثالث: ينظر إلى شكل الملكية، بمعنى تحويل الملكية من الدولة إلى القطاع الخاص ويأخذ هذا المفهوم اتجاهين:-

* **الاتجاه الأول:** يرى أن خصخصة مشروع ما يتم بيعه بالكامل للقطاع الخاص.

---

[١] محمد معن ديوب "المتطلبات الأساسية لنجاح برنامج الخصخصة" مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، العدد (٢) - المجلد (٢٨)، ٢٠٠٦م. ص٩٩.

[٢] David parker ,"the privatization of British Telecom-٢٥ Years of Economic Regulation" public Money & Management, Canfield university. January, ٢٠٠٨, P٣.

* **الاتجاه الثانى:** يميل إلى الاكتفاء ببيع جزء من رأس مال المشروع بمعنى بيع كل أو جزء من أسهم المشروع إلى القطاع الخاص.

المفهوم الرابع: يتطرق ألان والترز إلى مفهوم التخصيصية فيخلص إلى أن جوهر التخصصية يكمن فى إعادة حقوق الملكية من الدولة عادة إلى فرد أو أسرة أو مجتمع، وبذلك تؤول السلطات التى كانت فى يد الدولة إلى القطاع الخاص [١].

مما سبق يتبين أن الخصخصة ليست هدفاً فى حد ذاتها وإنما هى وسيلة لزيادة كفاءة الأداء للاقتصاد الوطنى بما يكفل زيادة الإنتاج والإنتاجية، كما أنها لا تعنى إطلاقاً إلغاء وظيفة الدولة الاقتصادية ومسئولياتها الاجتماعية.

وبناء على ذلك يوجد عدد هائل من التعريفات التى تم طرحها تتجاوز مفهوم سياسة الخصخصة (التخصيص أو التخصصية) ذاتها، **ومن هذه التعريفات.**

* **التعريف الأول:** تعريف البنك الدولى: وهو زيادة مشاركة القطاع الخاص فى إدارة ملكية الأنشطة والأصول التى تسيطر عليها الحكومة أو تملكها .

* **التعريف الثانى:** بأنها سياسة تحويل الملكية العامة (الدولة) إلى ملكية خاصة (الأفراد أو الشركات بأنواعها) ضمن ضوابط وقوانين الدولة [٢].

* **التعريف الثالث:** ينظر إلى الخصخصة بوصفها عملية انتقال الملكية والإدارة التشغيلية للمؤسسات المملوكة للدولة إلى القطاع الخاص؛ إما جزئياً أو كلياً، ويمكن للقطاع الخاص أن يكون إما مؤسسات أو رجال أعمال أو شركات أجنبية [٣].

* **التعريف الرابع:** حيث عرّف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية الخصخصة على أنها جزء من عملية الإصلاحات الهيكلية فى البنيان الاقتصادى وتتضمن إعادة تحديد دور الدولة والتخلى عن الأنشطة التى يمكن للقطاع الخاص القيام بها [٤].

---

[١] **David Parker,"OP.cit., p٣.**

(٢) أمل صديق عفيفى، "الخصخصة فى مصر" الهيئة المصرية العامة للكتاب - القاهرة - ٢٠٠٣، ص١٢٩.

(٣) كريم هيثم، "الخصخصة ومبرراتها فى الاقتصاد العراقى وشروط صندوق النقد الدولى" جريدة الصباح، آفاق استراتيجية، ٢٠٠٥م، عن الموقع **http://www.alsabah.com/**

(٤) محمد معن ديوب - مرجع سابق - ص١٠٠.

ومن جملة التعريفات السابقة يمكن أن نستنتج أن الخصخصة تتمثل فى: **زيادة الدور الذى يقوم به القطاع الخاص فى ملكية وتشغيل وإدارة الوحدات الإنتاجية فى المجتمع بغرض تحسين الكفاءة الإنتاجية لهذه الوحدات بما يخدم أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية.**

أو هى: **مجموعة من السياسات المتكاملة التى تستهدف الاعتماد الأكبر على آليات السوق ومبادرات القطاع الخاص والمنافسة من أجل تحقيق أهداف التنمية والعدالة الاجتماعية**، وبالتالى فهو لا يقتصر على فكرة واحدة مثل بيع وحدات القطاع العام الخاسرة أو الرابحة إلى القطاع الخاص، بل يعطى مضموناً أوسع يتضمن تحويل ملكية بعض وحدات القطاع العام إلى القطاع الخاص من أجل رفع الكفاءة وتنشيط وتوسيع نطاق المنافسة من خلال تحرير السوق من الاحتكارات العامة إلى القطاع الخاص لخفض التكلفة [١].

ومن هذا المنطلق تتضمن سياسة الخصخصة عدداً من العناصر أهمها ما يلى [٢]:-

١- تغير أسلوب تشغيل وإدارة المشروعات العامة لتتفق مع مبادئ القطاع الخاص والتى تتمثل فى اتخاذ الربح أو الإنتاجية كأساس لتقييم الأداء، والاعتماد على الأسعار الاقتصادية فى حساب المنافع والتكاليف وتبنى نظام الحوافز فى تشغيل وإدارة الموارد.

٢- نقل ملكية بعض وحدات القطاع العام إلى القطاع الخاص، ويتم نقل الملكية بأكثر من أسلوب، مثل بيع الشركات العامة إلى مستثمر واحد أو مجموعة من المستثمرين، أو طرح أسهم هذه الشركات للبيع إلى الجمهور أو إرجاعها لأصحابها قبل التأميم أو غير ذلك من الأساليب.

٣- زيادة الدور الذى يوكل إلى القطاع الخاص في خطط التنمية على المستويات المحلية، بحيث تستحوذ تدريجياً على النصيب الأكبر من الاستثمار والعمالة والناتج على المستوى المحلى.

---

(١) **Kay. J. A. Thompson, D. J., "Privatization. A Policy in Sedarch of a Rationale" The Economic Journal [No. ٩٦, March, ١٩٨٦], p. ١٨.**

(٢) محمد معن ريوب - مرجع سابق - ص١٠٤.

٤- إعادة هيكلة الاقتصاد الوطنى ليتماشى مع نمط الاقتصاد الحر وآلياته.

وبناء على ذلك تزايدت وتيرة الأخذ بالخصخصة بوصفها عنصرا حاسما فى عملية التحول الاقتصادي فى جميع الدول المتقدمة والنامية على حد سواء.

ووفقا لتقرير صدر عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية فى عام ٢٠٠٠م، فقد زادت الحكومات فى العالم أجمع من بيع أنصبتها فى الشركات العامة الى القطاع الخاص،وبلغت قيمة حصيلة الخصخصة ما يفوق ١٠% مما تحقق قبل عشرة سنوات فى عام ١٩٩٠م.أي ما يعادل ١٤٥ مليار دولار أمريكي[١]،وتمت أكبر عملية بيع فى ايطاليا وقيمتها ١٤ مليار دولار تمثل ٣٤,٥% من حجم الأسهم فى أكبر شركة عامة للكهرباء،وخلال السنوات ١٩٩٦-١٩٩٧م وصلت مبيعات المؤسسات العامة فى أوروبا ٥٣ مليار دولار أمريكي كما وصلت فى أمريكا اللاتينية ١٧ مليارا،وفى آسيا ٩ مليارات دولار. ومن هنا يتبين أن الخصخصة أصبحت اتجاها معروفا، فقد زاد عدد الدول التى طبقت برامج وعمليات الخصخصة من ١٢ دولة في عام ١٩٨٨ الى أكثر من ٨٠ دوله عام ١٩٩٥م[٢].

ثانياً: الاقتصاد المصري ونشأة سياسة الخصخصة:

(أ) تطور الاقتصاد المصري منذ عام (١٩٥٢-٢٠٠٦م).

مر الاقتصاد المصري بعدد من المراحل منذ عام ١٩٥٢م وحتى عام ٢٠٠٦ م، هى:

* **المرحلة الأولى (من ١٩٥٢م وحتى ١٩٥٩م):** وغلب عليها اتخاذ عدد من السياسات الاقتصادية تصب فى اتجاه إعادة توزيع الموارد، من خلال تدخل الدولة الواضح فى النشاط الاقتصادى، وكانت أبرز هذه السياسات قانون الإصلاح الزراعى فى سبتمبر ١٩٥٢م. والاتجاه إلى التصنيع لاستيعاب مزيد من العمالة، وإنشاء "المجلس الدائم لتنمية الإنتاج القومى" فى نهاية عام ١٩٥٢م، وبدء الاستثمار الحكومى المباشر من خلاله فى شركة الحديد والصلب عام ١٩٥٤م، ثم تأميم قناة السويس عام ١٩٥٦م. ومع تزايد تدخل الدولة بدأ الاتجاه للتخطيط عبر إنشاء لجنة التخطيط القومى عام ١٩٥٧م بدلاً من مجلس الإنتاج القومى.

١- Carana Corporation "privatization in Egypt Quarterly Review " , united states Agency for international Development , April- June ٢٠٠٢, pp٨:١٥.

٢- أمل صديق عفيفي "الخصخصة فى مصر" مرجع سابق ص ٣٥.

* **المرحلة الثانية (من ١٩٦٠م وحتى ١٩٦٦م):** والتى أطلق عليها مرحلة التخطيط المركزي الموجهة(الشامل) والتطبيق الاشتراكي، وتم البدء بأول خطة خمسية شاملة (١٩٦٥/١٩٦٠) يرتكز تنفيذها على قطاع اقتصادى قائد، تسنده عدة سياسات أهمها القوانين الاشتراكية وتحديد ساعات العمل والأجور وتنظيم العلاقة بين المالك والمستأجر، والتدخل فى تحديد الأسعار، وقد أسفرت تلك المرحلة عن تحقيق معدل نمو بلغ ٣٨% خلال الخطة الخمسية [١].

* **المرحلة الثالثة (من ١٩٦٧م وحتى ١٩٧٣م):** وهى مرحلة اقتصاد الحرب حيث عانى الاقتصاد من مشكلة تمويل الخطة وكانت السياسات تخدم الاستعداد لتحرير الأرض المصرية المحتلة، وزاد الإنفاق العسكرى من ٥,٥% من الناتج المحلى عام ١٩٦٢م إلى ١٠% عام ١٩٦٧م ثم إلى ٢٠% عام ١٩٧٣م [٢].

* **المرحلة الرابعة (من عام ١٩٧٤م وحتى ١٩٨٢م):** وتم فيها الأخذ بالانفتاح الاقتصادى، وتم إحداث تحول جذرى فى النظم والسياسات الاقتصادية، وكانت أبرز ملامح هذه المرحلة التحول عن نظام التخطيط الشامل، واستبداله ببرامج سنوية فى شكل خطط متحركة، والاستعانة برأس المال العربى والأجنبى فى التنمية من خلال قوانين الانفتاح الاقتصادى، حيث بدأ يظهر دور القطاع الخاص بصدر القانون (٤٣) لسنة (١٩٧٤م) الخاص باستثمار رأس المال العربى والأجنبى والمناطق الحرة، الذى استهدف تشجيع الاستثمار الخاص المصرى والعربى والأجنبى وتنشيط المناطق الحرة من أجل جذب مدخرات الدول العربية للاستثمار داخل مصر وتحرير التجارة الخارجية وتنمية الصادرات وجذب التكنولوجيا المتقدمة فى إطار ما عُرف بسياسة الانفتاح الاقتصادى. وقد تحقق معدل نمو مرتفع خلال تلك الفترة وصل إلى ٩,٨% ولكنه ارتبط بالنمو فى القطاعات الخدمية دون الإنتاجية [٣].

---

(١) أحمد السيد سعيد النجار: "الاقتصاد المصرى من تجربة يوليو إلى نموذج المستقبل "مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام - القاهرة، ٢٠٠٢م، ص١٢٤.

(٢)أحمد السيد سعيد النجار- المرجع السابق - ص١٣٧.

(٣) أحمد السيد النجار، "الاصلاح الاقتصادي في الدول العربية ، حالة مصر ، المركز العربي للدراسات الاستراتيجية ،القاهرة ،٢٠٠٢م،ص ١٥ .

* المرحلة الخامسة (من عام ١٩٨٣م وحتى ١٩٩٠م):- وهى مرحلة العودة للتخطيط القومى الشامل، ومواصلة السير فى سياسة الانفتاح الاقتصادى وتشجيع الاستثمار. ونتيجة للركود الاقتصادى العالمى الذى ساد خلال الثمانينيات وفى أوائل العقد الماضى، ونتيجة لاستمرار مصروفات القطاع العام، فقد أدى هذا الأمر إلى بروز ظاهرة العجز فى الموازنة المالية، وتدنى حجم الفائض فى الموازنة العامة للدولة، وتراكم الديون الخارجية لها، فقد بلغ العجز التجارى فى مصر نحو (٦٢٧٢) مليون دولار عام ١٩٨٨م [١].

* المرحلة السادسة (من عام ١٩٩١م حتى ٢٠٠٦م) (مرحلة الإصلاح الاقتصادى):- فى هذه المرحلة برزت الخصخصة كأحد الحلول المطروحة لعلاج أوجه الخلل فى الهياكل الاقتصادية بالدولة للارتقاء بمستويات الكفاءة والأداء. وقد بدأت مصر رحلتها مع الخصخصة منذ عام ١٩٩١ بالتعاون مع صندوق النقد الدولى، بالإعلان عن بيع الشركات العامة إلى القطاع الخاص، وذلك من أجل إصلاح الوضع الاقتصادى فى الدولة، حيث ارتفع عجز الموازنة من ١,٤ مليار جنيه عام ١٩٧٥م إلى ٢,٥ مليار جنيه عام ١٩٩٥م، ثم إلى ١٢,٨ مليار جنيه عام ٢٠٠٠م بلغت عام ٢٠٠٦م نحو ٥٨,٧مليار جنيه، كما بلغ حجم الديون الخارجية ٢٩ مليار دولار عام ٢٠٠٥م أي حوالي ١٦١مليار جنيه مصري، تدفع الحكومة أكثر من ١٢ مليار جنيه لسداد الفوائد والأقساط[٢]. وسداد ديون القطاع العام التى وصلت إلى ١٧٠ مليار جنيه فى نهاية إبريل ١٩٩٨م. حيث صدر قانون (٢٠٣) لسنة ١٩٩١م لتنظيم قطاع الأعمال العام، حيث استحدث نظام الشركات القابضة والشركات التابعة وأعطى الجمعيات العمومية للشركات حق بيع أسهم الملكية حتى ٤٩% فإذا زادت عن ذلك خرج المشروع من دائرة قطاع الأعمال العام إلى دائرة القطاع الخاص المنظم وفقاً لقانون (١٥٩) لسنة ١٩٨١م، بشأن الشركات المساهمة، أو قانون (٨) لسنة ١٩٩٧م، بشأن ضمانات وحوافز الاستثمار، وتتولى وزارة قطاع الأعمال العام الإشراف على

---

(١) أحمد السيد النجار، مرجع سابق، ص ١٥.

(٢) الهامى الميرغني: ارتفاع الأسعار،ورقة عمل مقدمة للمؤتمر السنوي الخامس للدفاع عن الحقوق والحريات النقابية والعمالية "، الموقع على النت:
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?

الشركات القابضة والتابعة وتضع سياسة وبرامج وجداول زمنية لعمليات الخصخصة وآلياتها [1].

وقد عرضت الحكومة المصرية للبيع (٢٩٠) شركة من شركات القطاع العام وذلك منذ يونيه ١٩٩١م وحتى مارس ٢٠٠٦م، منها (١٦٣) شركة خاسرة، أو متعثرة أو طاقاتها معطلة، وقدرت لهذه الشركات المعروضة للبيع ثمناً يعادل (٩٠) مليار جنيه، وهى مدينة بما يعادل (٧١) مليار جنيه وديون البنوك المستحقة عليها (٢٠) مليار جنيه [2].

(ب) العوامل الواجب توافرها لتطبيق سياسة الخصخصة فى مصر:

إن تطبيق سياسة الخصخصة قد فرض على الدولة ضرورة تهيئة المناخ الاقتصادى الملائم، وذلك من خلال اتخاذ مجموعة من الخطوات التى يجب القيام بها لضمان نجاح تلك السياسة، أهمها [3]:-

١- **تحرير الأسعار وسوق العمل:-** فتحرير الأسعار يعطى الفرصة لقوى العرض والطلب لتقوم بدور تحديد الأسعار وتوجيه تخصيص الموارد الاقتصادية وفقاً لآليات السوق، وإلغاء التسعيرة، وتقليص الدعم وترك حرية تحديد الأجور لقوى السوق، وتوزيع العمال وتشجيع الاستثمارات التى تفتح أبواب العمل.

٢- **زيادة دعم المنافسة فى السوق:-** بمعنى إضفاء صبغة المنافسة على الأسواق لتحقيق الكفاءة فى الإنتاج، ثم تحقيق التوزيع الأمثل للموارد فى المجتمع، وعلى الحكومة أن تقوم بتوفير فرص متكافئة للمشروعات ووضع تشريعات لمواجهة الاحتكار.

٣- **تحرير النظامين النقدى والمالى:-** وهما متطلبان ضروريان لتحرير الاقتصاد والاعتماد على آليات السوق، لذلك يجب أن يقترن مع تحرير الأسعار ودعم

---

(١) أحمد السيد النجار، " الاقتصاد المصري من تجربة يوليو الي نموذج المستقبل " مركز الدراسات السياسية بالاهرام ، القاهرة ، ٢٠٠٢، ص١٥٢.

(٢) مجلس الوزراء، اقتصاد مصر والمؤشرات الاقتصادية، عام ٢٠٠٣م ،موقع على النت: www٢.sis.gov.eg.

(٣) عبد الرحيم الريح، "استراتيجية الخصخصة فى العالم" مجلة أبو ظبى الاقتصادى - غرفة تجارة وصناعة أبو ظبى - الإمارات العربية المتحدة، العدد (٣٢٠) - ١٩٩٨م، ص ص٦ :٩.

المنافسة أربع دعامات أساسية هى: تحرير سعر الفائدة، زيادة استقلالية البنك المركزى، تطوير سوق الأوراق المالية، إصلاح النظام الضريبى.

٤- **تحرير القطاع الخارجى:**- بمعنى الاعتماد على التعريفة الجمركية المتدرجة والمتنوعة حسب نوع السلعة[١].

وقد قامت الحكومة المصرية بتنفيذ بعض هذه الخطوات التى مهدت للبدء فى تنفيذ برنامج الخصخصة بعد عام ١٩٩١م، ويمكن إيجاز أهمها على النحو التالي[٢]:-

١- توحيد أسعار صرف الجنيه المصرى واستقرارها وتحفيز الاستثمار من خلال سن القانون رقم (٢٣٠) لعام ١٩٨٩م.

٢- تحرير معدلات الفائدة تدريجياً للتخفيف من ضغوط التضخم.

٣- استصدار قوانين جديدة متطورة لسوق الأوراق المالية والمصارف.

٤- ترشيد الدعم للسلع والخدمات وتحديده.

٥- تطبيق ضريبة المبيعات.

فضلا عن ذلك تم عقد سلسله من الدراسات التي اشترك فيها مجموعة من الخبراء المصريين و الدوليين، تم من خلالها وضع برنامج لعملية التخصيص يتضمن جدولا زمنيا لإعادة هيكلة شركات قطاع الأعمال العام وذلك فى عام ١٩٩٥-١٩٩٦م.

ثالثاً: الشركات التي تم خصخصتها فى مصر(من ١٩٩١ – يونيو٢٠٠٦)

يتم اختيار الشركات للخصخصة بعد دراسة متعمقة لنتائج أعمال الشركات وأدائها وبعد دراسة للطلب على هذه الشركات من خلال خطابات ترد من المستثمرين لشراء الشركات وكذلك بعد الرجوع للدراسات التي أعدها الاستشاريون عن هذه الشركات. إذا كانت الشركة تحقق إرباحا صافية قابله للتوزيع ومستقرة خلال الأعوام الثلاثة الأخيرة، فان الشركة تدرج في خطة الخصخصة للطرح للبيع من خلال بورصة الأوراق المالية،أذا كانت الشركة قليلة

---

(١) إيهاب الدسوقى: التخصيصية والإصلاح الاقتصادى فى الدول النامية - مع دراسة التجربة المصرية، النهضة العربية، القاهرة، ١٩٩٥م، ص١٠.

٢) صبري أحمد محمد عجلان"تجربة الإصلاح الاقتصادي بمصر_ تطوير أداء قطاع الأعمال المصري،بحث فى كتاب جهود ومعوقات التخصيص فى الدول العربية،أبو ظبي،١٩٩٣م،ص ص١١٢: ١١٣.

الربحية أو خاسرة ولكنها تمتلك إمكانات وقدرات واعدة، يتم إدراج الشركة للخصخصة من خلال مستثمر رئيسي.وإذا كانت الشركة صغيرة الحجم ويتسم نشاطها بالأهمية الخاصة لعنصر العمل فأنها تعرض على اتحاد العاملين المساهمين.إما إذا كانت الشركة خاسرة وتؤكد جميع الدراسات عدم جدوى إصلاحها فيتم عرض اقتراح بتصفية الشركة على الجمعية العامة غير العادية لها، ويتقرر بيع وحداتها وأصولها للقطاع الخاص ويتم ذلك بعد تعويض جزء من العمالة. ويتم دراسة جميع الأساليب السابقة مع رؤساء الشركات القابضة بحيث يكون هناك اتفاق تام في الآراء[1].

أ- خصخصة شركات قطاع الأعمال العام.

بصدور القانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١م، خرج من تحت مظلة قانون الأعمال العام حتى يونيه ٢٠٠٦م نحو ١٥٤ شركة تمثل ٤٨,٩% من إجمالى عدد شركات قطاع الأعمال العام، والبالغ عددها ٣١٥ شركة. تتبع هذه الوحدات عشرُ شركات قابضة ، حيث يتبين من الجدول التالى (١) والشكل رقم (١) الحقائق التالية:

جدول (١) نصيب الشركات القابضة فى قطاع الأعمال العام من عدد الشركات المباعة حتى عام ٢٠٠٦م.

اسم الشركة	العدد	%	اسم الشركة	العدد	%
القابضة للصناعات المعدنية	٥٤	٣٥,١	القابضة للغزل والنسيج	٨	٥,٢
القابضة للصناعات الغذائية	٢٤	١٥,٦	القابضة للتجارة	٨	٥,٢
القابضة للصناعات الكيماوية	٢١	١٣,٦	القابضة للصناعات الهندسية	٨	٥,٢
القابضة للتشييد والتعمير	١٤	٩,١	القابضة للنقل البرى والبحري	٣	٢
القابضة للإسكان والسياحة والسينما	١٢	٧,٨	القابضة للأدوية والكيماويات	٢	١,٢
الإجمالي				١٥٤	١٠٠

المصدر: إنجازات الخصخصة - وزارة الاستثمار حتى عام ٢٠٠٦م، التجميع والنسب من حساب الباحث.

[1] مختار خطاب-الإصلاح الاقتصادى والخصخصة-التجربة المصرية- ص ص ١٥: ١٦موقع الانت: www.shatharat.net

شكل رقم (١) التوزيع العددي لنصيب الشركات القابضة في قطاع الأعمال العام من عدد الشركات المباعة حتى عام ٢٠٠٦م

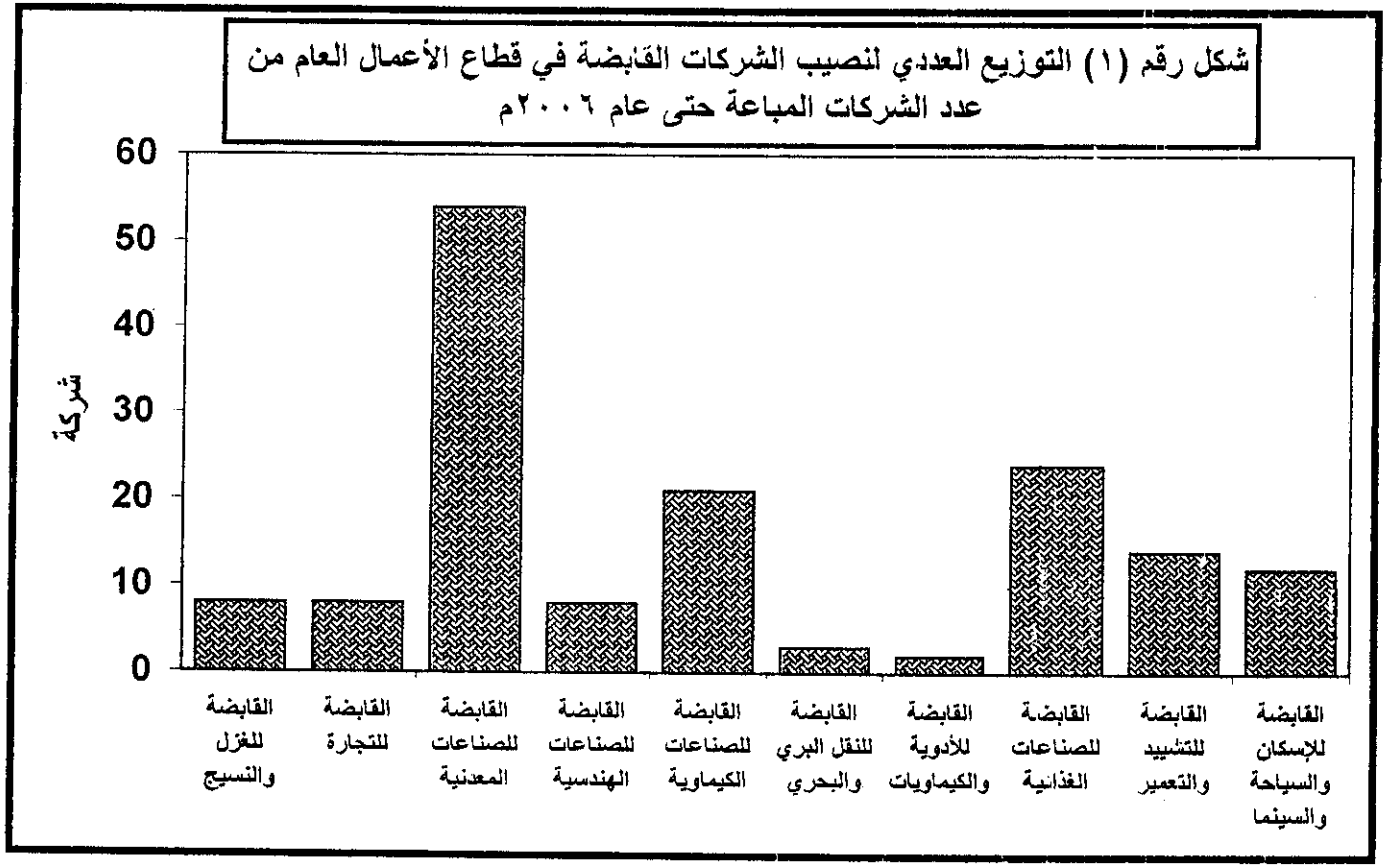

١- إن الشركة القابضة للصناعات المعدنية كانت صاحبة أكبر نصيب من الشركات المباعة، وذلك بنحو ٥٤ شركة تمثل ٣٥,١%، يليها الصناعات الغذائية والكيماوية . ويرجع ذلك إلى تكدس النسبة الكبرى من العمالة في تلك القطاعات، فضلاً عن الأداء المتدني لمعظم الشركات التي تعمل داخل تلك القطاعات.

٣- يأتي في المرتبة الأخيرة نصيب الشركات القابضة للنقل البرى والبحري، والأدوية والكيماويات. حيث لا تتجاوز نسبتهما ٢,٠٠%، ١,٢% ، على الترتيب، من إجمالي عدد الشركات المباعة، وذلك بنحو ٣، ٢ شركة.

ب- إجمالي حصيلة البيع:

يتبين من الجدول التالي رقم (٢) والشكل رقم (٢) الحقائق التالية:

جدول (٢) حصيلة بيع الشركات في برنامج الخصخصة
(من ١٩٩١ - يونيه ٢٠٠٦) بالمليون جنيه.

السنة	عدد الشركات	%	قيمة البيع	%	السنة	عدد الشركات	%	قيمة البيع	%
١٩٩٤/١٩٩١	٦	٣,٩	٤١٨	١,٠٠	٢٠٠١/٢٠٠٠	٨	٥,٢	١١٢٦	٢,٨
١٩٩٥/٩٤	١٠	٦,٥	١٠٠٠	٢,٥	٢٠٠٢/٢٠٠١	٤	٢,٦	٦٢٣	١,٥
١٩٩٦/٩٥	٧	٤,٥	١٢١٦	٣,٠	٢٠٠٣/٢٠٠٢	٤	٢,٦	١١٣٦	٢,٨
١٩٩٧/٩٦	١٦	١٠,٤	٣٣٩٧	٨,٤	٢٠٠٤/٢٠٠٣	٦	٣,٩	٦٦٤	١,٦
١٩٩٨/٩٧	١٤	٩,٢	٢٣٦٠	٥,٨	٢٠٠٥/٢٠٠٤	١٠	٦,٥	٥٦٠٠	١٣,٩
١٩٩٩/٩٨	١٩	١٢,٣	٢٤٨٥	٦,٢	٢٠٠٦/٢٠٠٥	٢٧	١٧,٥	١٥٧٢٠	٣٨,٩
٢٠٠٠/٩٩	٢٣	١٤,٩	٤٧١١	١١,٦	الإجمالي	١٥٤	١٠٠	٤٠٤٥٦	١٠٠
المصدر	وزارة الاستثمار ، وزارة التجارة الخارجية ، النشرة الاقتصادية ، التجميع والنسب من حساب الباحث								

١- بدأت مصر برنامج الخصخصة بشكل تدريجي منذ عام ١٩٩١م، حيث بلغت حصيلة بيع ست شركات حتى عام ١٩٩٤، نحو ٤١٨ مليون جنيه، كانت أهم عمليتي بيع تمت في تلك الفترة هي بيع شركتي بيبسي كولا،وكوكاكولا، والمطاحن، والأهرام للمشروبات وفندق شيراتون القاهرة، وأسمنت حلوان وغيرها.

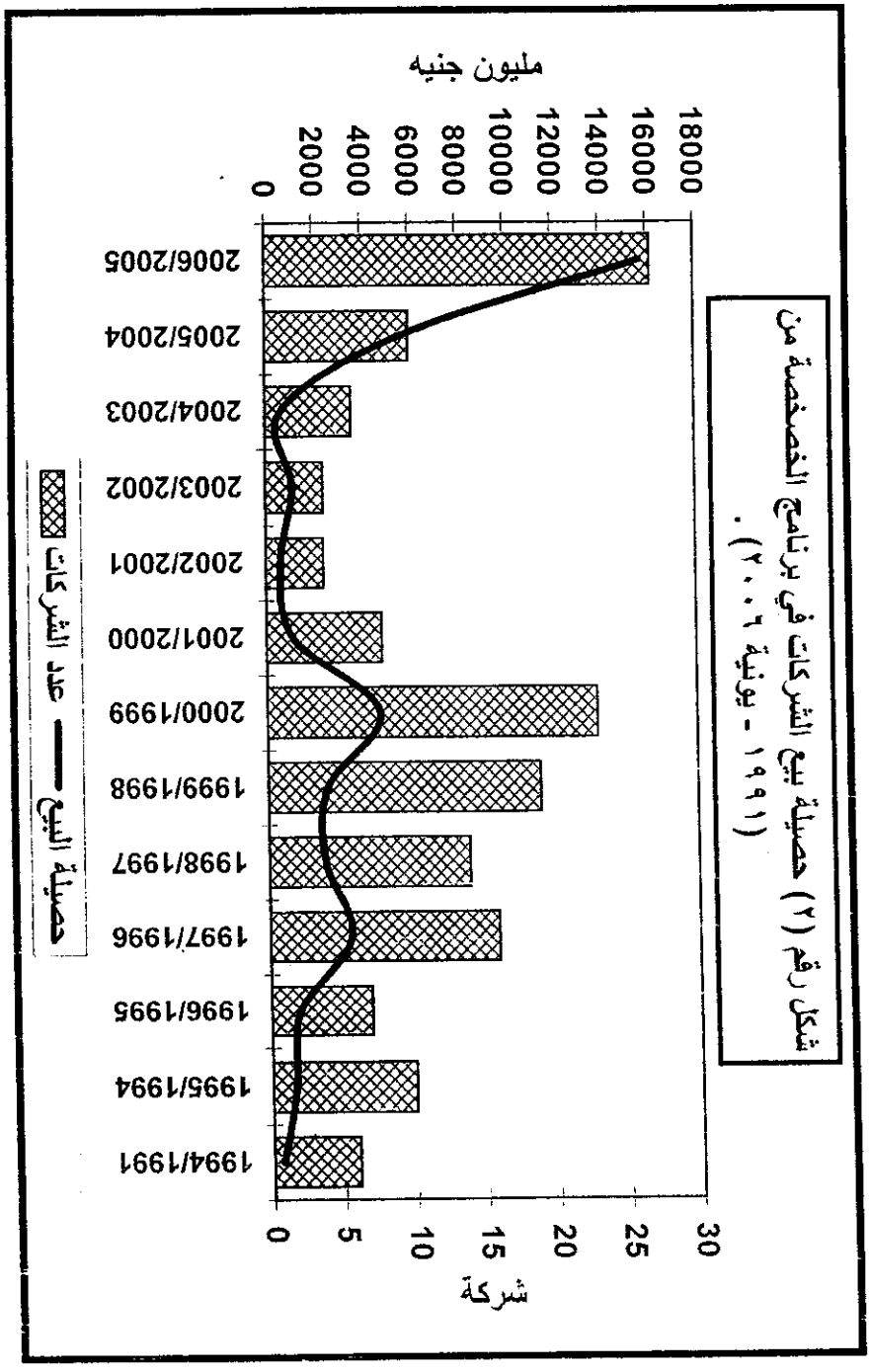

شكل رقم (٢) حصيلة بيع الشركات في برنامج الخصخصة من (١٩٩١ - يونية ٢٠٠٦) .

٢- وفى عام ١٩٩٩-٢٠٠٠م، تم بيع ٢٣ شركة بلغت جملة إيراداتها ٤,٧ مليار جنيه بنسبة ١١,٦% من إجمالى الإيرادات . كان أهمها على الإطلاق بيع أسهم فى شركات الأسمنت (بني سويف، أسيوط، أسكندرية للأسمنت، أسمنت العامرية) والذي قدرت بنحو ٤,١ مليار جنيه ، والدلتا للطوب الرملي، النوبارية لإنتاج البذور نوبا سيد، مصنع جناكليس للمشروبات الكروم المصرية، العربية للتجارة الخارجية،والغازات الصناعية والمعدات التليفونية، ورمسيس الزراعية، وصناعات البلاستيك والكهرباء، صان الحجر الزراعية، المصرية للري والصرف،السويس للشحن والتفريغ الألى،أعمال النقل،وغيرها.

٣- ثم أخذ تطبيق البرنامج فى التباطؤ منذ عام ٢٠٠٠/٢٠٠١م وحتى ٢٠٠٣/٢٠٠٤م، حيث بلغت عدد الشركات المباعة نحو ٢٢ شركة فقط خلال تلك الفترة . بلغت جملة إيراداتها ٣,٥ مليار جنيه بنسبة ٨,٧% ، وبنسبة لا تتجاوز ٠,٥% من الناتج المحلى، وذلك نتيجة لبعض المشاكل التى يعانى منها الاقتصاد المصرى فى هذه الفترة بالإضافة إلى تداعيات الظروف العالمية بعد أحداث ١١ سبتمبر وحرب العراق.[١] على رأس هذه الشركات:الشركة العربية للسجاد والمفروشات بدمنهور،أبو زعبل للأسمدة،جبس السادات، الشركة المصرية للجبس ، مضارب الغربية، الصاج المطلي بالمنيا،شركة جيمكو، مصنع النزهة التابع للإسكندرية للمنتجات المعدنية،القاهرة للزيوت والصابون، مصر للهندسة والعدد "ميكار"، المصرية للحراريات، فندق النيل،شركة صناعة البلاستيك والكهرباء، مصنع عبوات الزبادي التابع لصناعات البلاستيك والكهرباء المصرية،مصر لصناعة الزجاج وغيرها.

٤- في عام ٢٠٠٤/٢٠٠٥م وحتى ٢٠٠٥/٢٠٠٦م حدثت طفرة قوية فى برنامج الخصخصة حيث تم بيع ٣٧ شركة تمثل ٢٣% من إجمالى عدد الشركات المباعة ، بلغت حصيلة بيعها ٢١,٣ مليار جنيه بنسبة ٥٢,٨% من إجمالى إيرادات برنامج الخصخصة منذ بدايته وحتى ٢٠٠٦م. أى أكثر من نصف حصيلة البيع ، تمثل ٣,٩% من الناتج المحلى. ويرجع ذلك إلى بيع أرض المقطم لشركة إعمار، وبيع حصص فى شركات مشتركة مثل: أسمنت السويس، وسيدى كرير للبتروكيماويات ، وبيع أرض توماس كوك بيولاق التابع للشركة القابضة للسياحة، وبيع ١١% من شركة الشرقية للدخان، وشريحة ٢٠% من شركة الاتصالات

---

[١] Carana Corporation "., op.cit., p١٨ .

وحصص فى ٧ بنوك مشتركة وشركات مشتركة[١].وكذلك بيع شركة مصر شبين الكوم للغزل والنسيج.

جـ- الأساليب المتبعة فى بيع الشركات:

تباينت هذه الأساليب ما بين الطرح العام والبيع لمستثمر رئيس، والبيع لاتحادات العاملين ، وبيع أسهم أقلية، ويتبين من الجدول التالى (٣) والشكل (٣) الحقائق التالية:

جدول رقم (٣) الشركات التي تم خصصتها
حسب نوع البيع من عام ١٩٩١ – ٢٠٠٦ م

نوع البيع	العدد	%	نوع البيع	العدد	%
١- بيع أغلبية أو كامل أسهم بالبورصة	١٥	٩,٧	٥- شركات بيع منها شرائح أقل من ٥٠%	٥	٣,٢
٢- مستثمر رئيس	٢٥	١٦,٢	٦- بيع أصول	٢١	١٣,٦
٣- اتحاد العاملين المساهمين	٣٣	٢١,٥	٧- تصفية	٣٢	٢٠,٨
٤- شركات بيع منها ٤٠% في البورصة	٨	٥,٣	٨- إيجار	١٥	٩,٧
الإجمالي				١٥٤	١٠٠

المصدر: تقرير إنجازات برنامج الخصخصة، وزارة الاستثمار، ٢٠٠٦م، النشرة الاقتصادية الشهرية، وزارة التجارة الخارجية ٢٠٠٣م، النسب والتجميع من حساب الباحث.

١- بلغ عدد الشركات التى تم بيعها لاتحاد العاملين المساهمين نحو ٣٣ شركة تمثل ٢١,٥% من إجمالى عدد الشركات المباعة. وقد بدأ تطبيق هذا النوع من البيع منذ عام ١٩٩٤م، وذلك لحل مشكلة العمالة من قبل الحكومة، ومحاولة الاحتفاظ بالعمالة القائمة وتوسيع قاعدة الملكية. ولكن مع التطبيق تعثرت بعض الشركات التى تعمل فى مجال الأشغال العامة فى مواجهة المنافسة، ومن ثم تم إعادتها إلى مظلة قطاع الأعمال مرة أخرى فى عام ٢٠٠٤/ ٢٠٠٥م، بينما الشركات التى تم التمليك فيها بنسبة ٥-١٠% من الأسهم للعاملين فقد ثبت نجاحها[٢].

٢-تم تصفية ٣٢ شركة قطاع أعمال تمثل ٢٠,٨% من إجمالى الشركات المباعة، وقد اتبع هذا الأسلوب فى بداية برنامج الخصخصة ، ومنذ عام ٢٠٠٣م لم تحدث أى

---

(١) عاليه المهدي وآخرون"تقييم برنامج الخصخصة المصري (١٩٩٢_٢٠٠٦م)،مركز البحوث والدراسات الاقتصادية والمالية،القاهرة،٢٠٠٦م،ص ٩.

(٢) عاليه المهدي وآخرون، المرجع السابق، ص١١.

شكل رقم (٣) التوزيع النسبي للشركات التي تم بيعها حسب نوع البيع حتى عام ٢٠٠٦ م

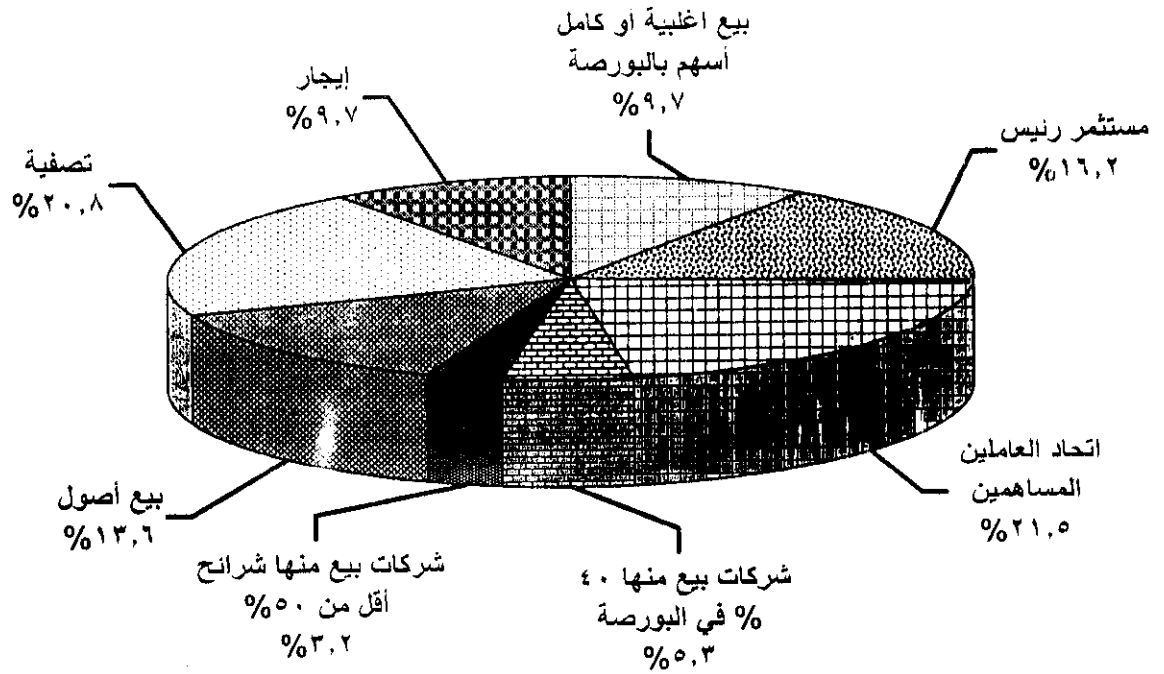

عملية تصفية. كما بلغ عدد الشركات التى تم بيعها كأصول نحو ٢١ شركة تمثل ١٣,٦% من إجمالى عدد الشركات المباعة. حيث تقوم الحكومة بتصفية المشروع العام وبيع أصولة في مزاد علني أو من خلال عطاءات، وقد توقف هذا الأسلوب أيضا منذ عام ٢٠٠٣م.

٢- أما البيع لمستثمر رئيسي فأستمر منذ بداية البرنامج في عام ١٩٩٤م حيث تم بيع ٤ شركات ثم ارتفع ليصل إلى ٢٥ شركة في عام ٢٠٠٦م ،تمثل ١٦,٢% من أجمالي عدد الشركات المباعة.

٣- بلغ عدد الشركات التي تم بيعها عن طريق البورصة ١٥ شركة تمثل ٩,٧% من إجمالي عدد الشركات ، وقد بدأ تطبيق هذا الأسلوب في عام ١٩٩٦م، وهى بداية عمل سوق المال بشكل منتظم بعد أن اكتملت البنية الأساسية . أما أسلوب التأجير الكامل بموجب عقود طويلة الأجل فقد تم في ١٥ شركة تمثل ٩,٧% من الإجمالي.

٤- وأخيراً بلغ عدد الشركات التي تم بيع نسبة لا تزيد عن ٤٠% من أسهمها ، وكذلك الشركات التي تم بيعها كشرائح (أقل من ٥٠) نحو ٨، ٥ شركات على التوالي تمثل ٥,٣%، ٣,٢% على التوالي من إجمالي عدد الشركات ، وقد توقف هذا النوع من البيع منذ عام ١٩٩٨م، ما عدا شريحة من الشركة الشرقية للدخان في يوليو ٢٠٠٥م [١].

---

(١) عالية المهدى وآخرون، المرجع السابق، ص١١.

د- التوزيع الجغرافى للشركات والمصانع التى تم خصخصتها:

١- توزيع الشركات حسب نوع النشاط:

يتبين من الجدول التالى رقم (٤) والشكل رقم (٤) الحقائق التالية:

(١) **مثلت شركات القطاع الصناعى النصيب الأكبر من عمليات البيع والخصخصة فى البرنامج المصرى**، حيث بلغت نحو (٩٩) شركة صناعية، تمثل أكثر من ثلاثة أخماس عدد الشركات المباعة بنسبة (٦٤,٣%).

١- أتى قطاع مواد البناء والحراريات فى المرتبة الأولى بنحو (٢٩) شركة تمثل (٢٩,٣%) من إجمالى الشركات الصناعية، تأتى صناعات الأسمنت والبلاط والطوب على رأس الشركات المباعة بنحو (٢٥) شركة، على سبيل المثال: أسمنت بورتلاند حلوان، وبورتلاند طره، مصنع كورا لطحن للأسمنت بشركة الدلتا للصلب، الدلتا للطوب الرملى، القاهرة للطوب الرملى، الإسكندرية للأسمنت، المصرية للجبس، جبس السادات، أسمنت العامرية، أسمنت أسيوط، قنالتكس للأرضيات... وغيرها.

٢- يليه قطاع الصناعات الغذائية فى المرتبة الثانية من حيث عدد الشركات المباعة، حيث بلغت (٢٥) شركة تمثل (٢٥,٢%) من إجمالى عدد الشركات الصناعية المباعة. ويأتى على رأس تلك الشركات المباعة: المطاحن والغلال، ومضارب الأرز، على سبيل المثال لا الحصر شركات: مطاحن وسط وغرب الدلتا، ومصر العليا، ومطاحن ومخابز الإسكندرية، مطاحن مصر الوسطى، وشركة مضارب الغربية والإسكندرية، ودمياط وبلقاس، ومضارب البحيرة والدقهلية والشرقية، وقها للأغذية المحفوظة، والشرقية للدخان، (بسكو مصر) المصرية للأغذية وغيرها.

٣- يليه قطاع الصناعات الكيماوية، وذلك بنحو (٢٣) شركة تمثل (٢٣,٢%) من إجمالى عدد الشركات الصناعية المباعة، يأتى على رأس تلك الشركات المباعة شركات الأدوية والمبيدات والأسمدة بنحو عشر شركات، يأتى على رأس تلك الشركات: النصر للأسمدة، الغازات الصناعية، الزيوت والصناعات الكيماوية (بلكين)، كفر الزيات للمبيدات، مصر لصناعة الكيماويات، أبو زعبل للأسمدة، المصرية العامة للبطاريات، ممفيس للأدوية، العربية للأدوية، القاهرة للأدوية، الإسكندرية للأدوية، النيل للأدوية وغيرها.

جدول (٤) توزيع عدد الشركات التى تم خصخصتها
من عام ١٩٩١م حتى عام ٢٠٠٦ حسب نوع النشاط

نوع النشاط	العدد	%
أولاً: الصناعـــــة		
(١) الصناعات الغذائية		
- المطاحن (طحن الغلال)	٧	
- المضارب (مضارب الأرز)	٨	
- المشروبات الغازية	٤	
- الألبان ومنتجاتها	١	
- الحلوى من عجين	١	
- الزيوت	٢	
- حفظ وتجفيف المواد الغذائية	١	
- التبغ ومنتجاته	١	
الإجمالي	٢٥	٢٥,٢
(٢) الغزل والنسيج والملابس والجلود		
- المحالج (الحلج)	٢	
- الغزل والنسيج	٣	
- الملابس	٢	
- السجاد والمفروشات	١	
الإجمالي	٨	٨,١
(٣) الصناعات الكيماوية		
- الورق (المنتجات الورقية)	١	
- الأسمدة والمبيدات	٥	
- مواد الصباغة والكيماويات	٢	
- الغازات السائلة	٣	
- الأدوية	٥	
- المنظفات الصناعية والصابون	٢	
- البلاستيك	٤	
- البطاريات	١	
الإجمالي	٢٣	٢٣,٢
(٤) مواد البناء والحراريات		
- الطوب بأنواعه	٥	
- المنتجات الأخشاب	١	
- البلاط بأنواعه	٧	
- الأسمنت والجبس	١٣	
- حراريات	١	
- مساكن سابقة التجهيز	٢	
الإجمالي	٢٩	٢٩,٣

نوع النشاط	العدد	%	%
(٥) صناعة المنتجات المعدنية غير الحديدية			
منتجات الألمونيوم	٦		
الإجمالي	٦	٦,١	
(٦) الصناعات الهندسية			
- المكينات والآلات والمعدات الزراعية	٥		
- تجميع الأجهزة الكهربائية والتكييف	٢		
- ملحقات السيارات	١		
الإجمالي	٨	٨,١	
إجمالي الشركات الصناعية	٩٩	١٠٠	٦٤,٣
ثانياً: الخدمات:			
- فنادق وإسكان	١٢		
- النقل	٣		
الإجمالي	١٥	–	٩,٧
ثالثاً: الزراعـــة			
- مشاريع زراعية	٦		
- رى وأشغال عامة	٥		
الإجمالي	١١	–	٧,١
رابعاً: تجارى			
- تجارة خارجية	٤		
- أعمال المقاولات	١٨		
- البنوك	٥		
الإجمالي	٢٩	–	١٩,٥
الجملة	١٥٤	–	١٠٠

المصدر: مركز معلومات قطاع الأعمال العام، الجهاز المركزى للإحصاء ٢٠٠٦م، بيانات غير منشورة.

التجميع والنسب من حساب الباحث

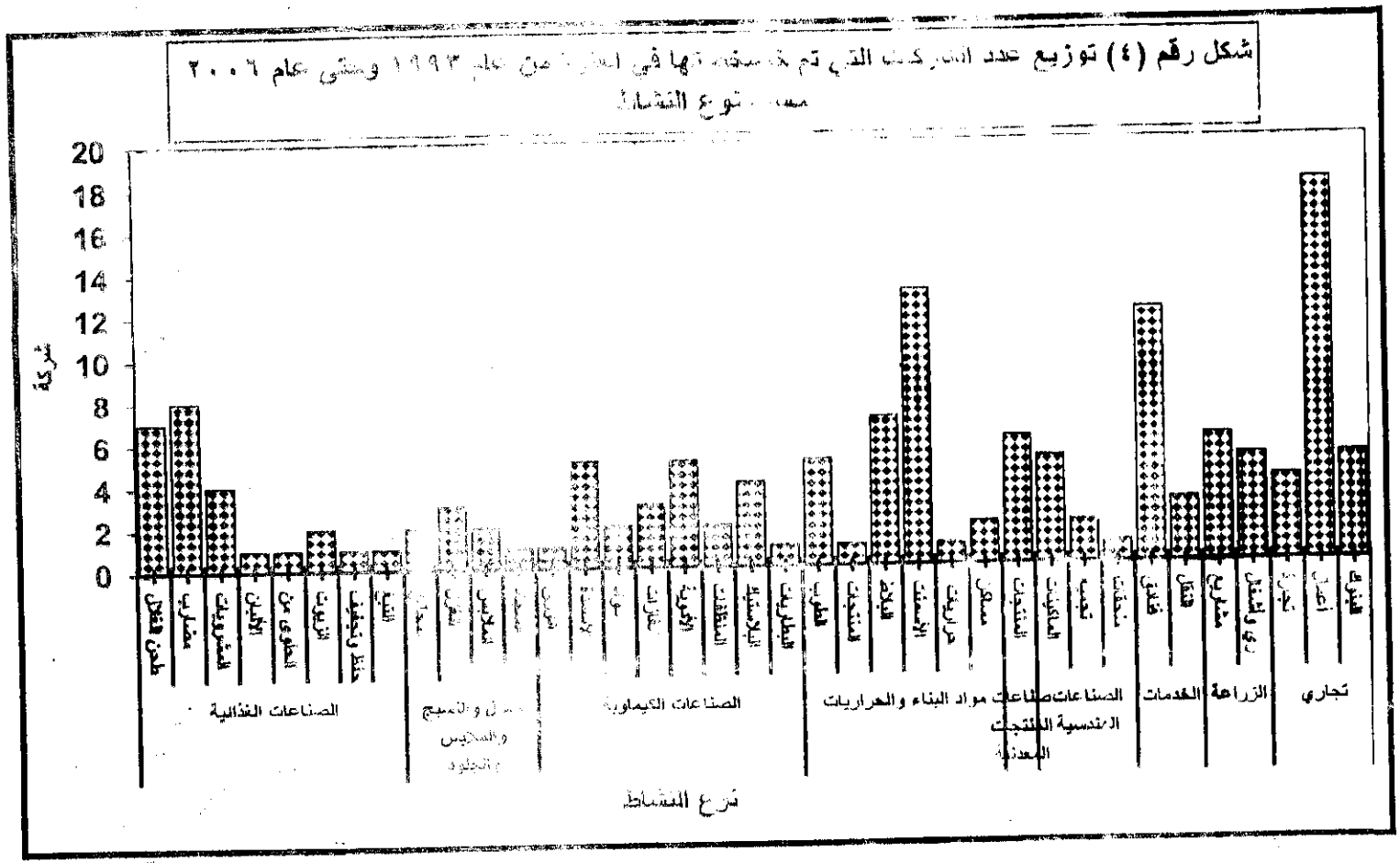
شكل رقم (٤) توزيع عدد الشركات التي تم تأسيسها في المنطقة من عام ١٩٩٣ وحتى عام ٢٠٠٦
حسب نوع النشاط
شركة
20
18
16
14
12
10
8
6
4
2
0
طحن وتقليل
مضارب
المشروبات
الألبان
الحلوى من
الزيوت
خلط وتجليف
الغذائية
الصناعات
الصلب
الأسمنت
الجبس
الطوب
المنتجات
البلاط
الخرسانة
مواد البناء والحراريات
مسلح
المنتجات
الماكينات
نجيب
منسوجات
الصناعات
الهندسية والمنتجات
المعدنية
فندق
نقل
الخدمات
مشاريع
الزراعة
تجاري
أعمال
تجاري
نوع النشاط

٤- يليه قطاع الغزل والنسيج والملابس، والصناعات الهندسية بنحو ثمانى شركات لكل منهما بنسبة (٨,١%)، يأتى على رأس تلك الشركات المحالج ومصانع الغزل والنسيج والملابس، على سبيل المثال: الإسكندرية للغزل والنسيج، العربية المتحدة للغزل والنسيج، النصر للملابس (كابو)، المنسوجات الحديثة بولیفارا، العربية لحليج الأقطان، النيل لحلج الأقطان (بجميع مصانعها) وغيرها. كما تأتى مصانع تجميع الأجهزة الكهربائية والماكينات على رأس شركات الصناعات الهندسية أهمها المصرية لصناعة معدات التليفون تليمصر وغيرها.

٥- أخيراً قطاع الصناعات المعدنية بنحو ٦ شركات تمثل ٦,١% من إجمالى الشركات الصناعية، تأتى مصانع الماكينات والمعدات الزراعية ومنتجات الألمونيوم على رأس المصانع المباعة، على سبيل المثال: مصنع الصاج المطلى بالمنيا، مصنع النزهة التابع للإسكندرية للمنتجات المعدنية، شركة الكابلات الكهربائية المصرية، المراجل البخارية وغيرها.

(٢) جاءت الشركات التجارية فى المرتبة الثانية فى عمليات البيع بنحو (٣٠) شركة تمثل (١٩,٥%) من إجمالى الشركات المباعة من ١٩٩١، وحتى ٢٠٠٦م، تأتى شركات أعمال المقاولات والبنوك على رأس الشركات المباعة على سبيل المثال: الجيزة العامة للمقاولات، الصعيد العامة للمقاولات، المحمودية العامة للمقاولات، مصر للتجارة الخارجية، العربية للمقاولات، محلات عمر أفندى، الأزياء الحديثة (عدس وريفولى)، صيدناوى، (٣٧%) من رأس مال البنك التجارى الدولى، ٣٤% من رأس مال البنك المصرى الأمريكى، ٢٩% من بنك مصر الدولى، ٣٣% من بنك مصر رومانيا... وغيرها.

(٣) جاءت شركات قطاع الخدمات فى المرتبة الثالثة بنحو (١٥) شركة بنسبة (٩,٧%) من إجمالى الشركات المباعة. تأتى الفنادق فى مقدمة الشركات المباعة يليها شركات النقل، على سبيل المثال: فنادق شيراتون القاهرة، البرج، سان ستيفانو، النيل، إيزيس وأوزوريس، النيل العامة للنقل الثقيل، وللنقل البرى، المصرية للنقل البحرى، آمون للتوكيلات الملاحية، وغيرها.

(٤) أخيراً جاءت شركات القطاع الزراعى فى المرتبة الرابعة والأخيرة بنحو (١١) شركه بنسبة ٧,١% من إجمالى الشركات المباعة، اقتصرت على المشاريع الزراعية والرى والأشغال العامة على سبيل المثال: وادى كوم امبو لاستصلاح الأراضى، العامة لاستصلاح الأراضى، كراكات الوجه القبلى، الرى للأشغال العامة، الكراكات المصرية، الشركة العربية لإستصلاح الأراضى، صان الحجر الزراعية وغيرها.

٢- التوزيع الجغرافى للشركات حسب القطاع:

يتبين من الجدول رقم (٥) والشكل رقم (٥) الحقائق التالية:

جدول (٥) التوزيع الجغرافى للشركات التى تم بيعها
فى الفترة (من ١٩٩٣م وحتى يونيو ٢٠٠٢م) حسب القطاع

الموقع	الجملة	%	صناعية	%	تجارية	%	خدمات	%	زراعية	%
محافظة القاهرة	٧٨	٥٠,٦	٤٢	٤٢,٤	٢٠	٦٩	١٠	٦٦,٧	٦	٥٤,٥
محافظة الإسكندرية	٣٤	٢٢,٢	٢١	٢١,٢	٥	١٧	٤	٢٦,٦	٤	٣٦,٤
محافظات القناة	٤	٢,٦	٣	٣,٠	-	-	١	٦,٧	-	-
محافظات الوجه البحرى	٢٧	١٧,٥	٢٣	٢٣,٢	٣	١٠,٥	-	-	١	٩,١
محافظات الوجه القبلى	١١	٧,١	١٠	١٠,٢	١	٣,٥	-	-	-	-
المجموع	١٥٤	١٠٠	٩٩	١٠٠	٢٩		١٥	١٠٠	١١	١٠٠

المصدر: اعتماداً على بيانات مركز المعلومات قطاع الأعمال العام والجهاز المركزى للإحصاء.
التجميع والنسب من حساب الباحث
الموقع على النت: http://www.bsic.gov.eg/whitebook.asp.
http://www.msrintranet.capmas.gov.eg.

١- استأثرت محافظتا القاهرة والإسكندرية بأكثر من سبعة أعشار عمليات البيع لشركات قطاع الأعمال العام بالجمهورية فى الفترة (من ١٩٩١ وحتى ٢٠٠٦)

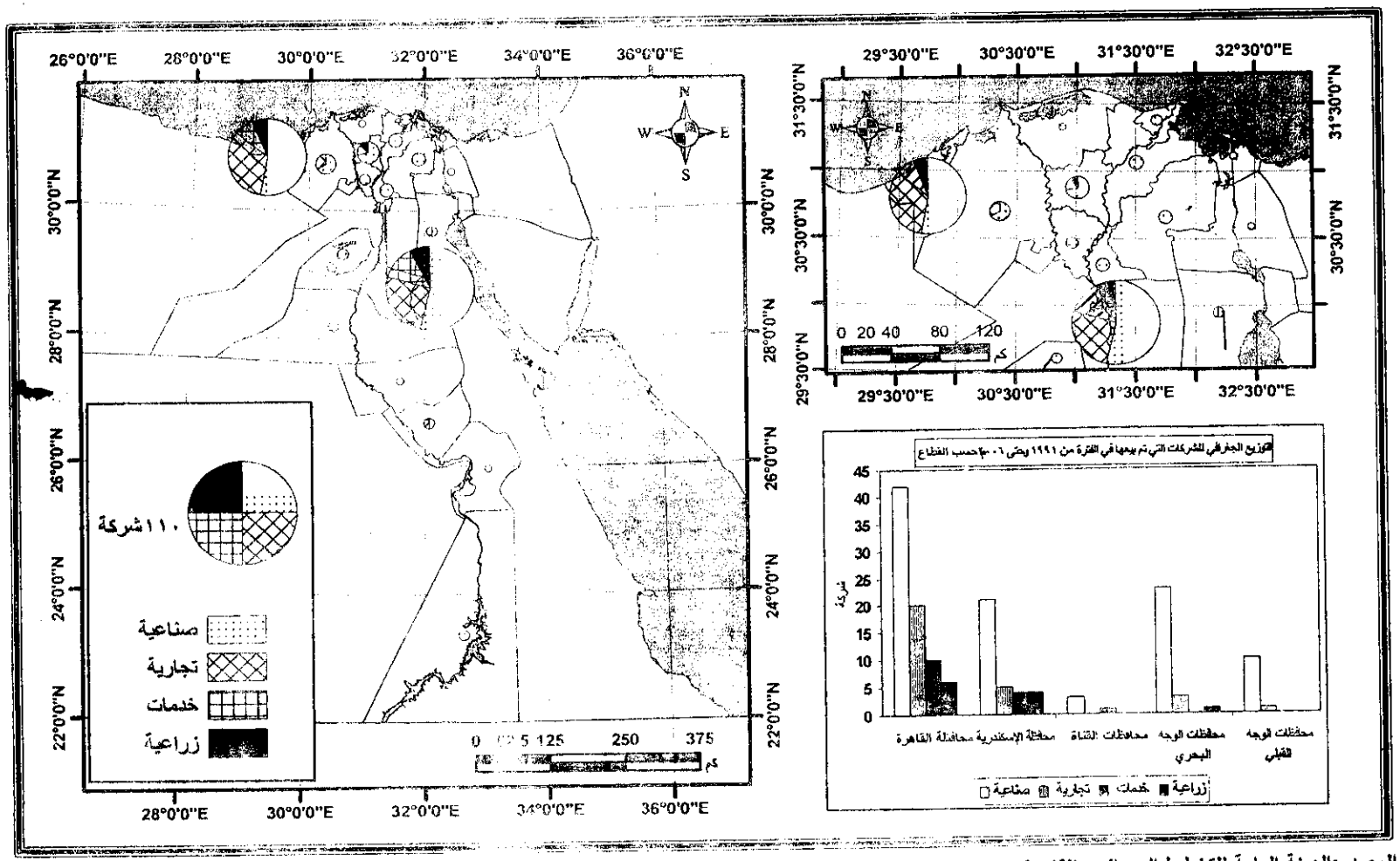

المصدر:الهيئة العامة للتخطيط العمراني، القاهرة

شكل رقم (٥) التوزيع الجغرافي للشركات التي تم بيعها خلال الفترة من ١٩٩١ وحتى عام ٢٠٠٦ حسب القطاع

حيث تم بيع (١١٢) شركة تمثل (٧٢,٧%) من إجمالي الشركات المباعة خلال تلك الفترة. مثلت الشركات الصناعية أكثر من نصف الشركات المباعة بهما بنحو (٦٣) شركة تمثل (٥٦,٢%)، ولأكثر من ثلاثة أخماس الشركات الصناعية المباعة بالجمهورية (٦٣,٦%) ، ويرجع ذلك إلى تركز غالبية الصناعات الغذائية بمدينتي القاهرة والإسكندرية. كما مثلت الشركات التجارية نحو (٢٥) شركة، بنسبة (٢٢,٣%) من الشركات المباعة بالمحافظتين، ونحو (٨٦,٢%) من الشركات التجارية المباعة بالجمهورية، ثم الشركات الخدمية والزراعية بنحو (١٤)، (١٠) شركات، بنسب (٩٣,٤%)، (٩٠,٩%) على الترتيب من إجمالي الشركات المباعة بالجمهورية، (١٢,٥%)، (٨,٩%) من إجمالي الشركات المباعة بالمحافظتين.

٢- جاءت محافظات الوجه البحري في المرتبة الثالثة من حيث عدد الشركات المباعة بنحو (٢٧) شركة، تمثل (١٧,٥%) من إجمالي الشركات المباعة بالجمهورية خلال نفس الفترة، مثلت الشركات الصناعية معظم الشركات المباعة به بنحو (٢٣) شركة، بنسبة (٨٥,٢%) من إجمالي الشركات المباعة بمحافظات الوجه البحري، وتمثل (٢٣,٢%) من إجمالي الشركات الصناعية المباعة بالجمهورية. استأثرت محافظتي الغربية والبحيرة بأقل قليلا من نصف عمليات البيع وذلك بنحو ١٣ شركة تمثل ٤٨,٢% من إجمالي الشركات المباعة في الوجه البحري. مثلت الشركات الصناعية معظم عمليات البيع وذلك بنحو تسع شركات. ثم تأتي الشركات التجارية والزراعية بنحو(١١,١%)،(٣,٧%) على التوالي من إجمالي الشركات المباعة بمحافظات الوجه البحري. (١٠,٥%)، (٩,١%) على الترتيب من جملة الشركات التجارية والزراعية المباعة بالجمهورية.

٣- جاءت محافظات الوجه القبلي في المرتبة الرابعة من حيث عدد الشركات المباعة ضمن برنامج الخصخصة المصري من عام ١٩٩١م، وحتى يونيو ٢٠٠٦م، وذلك بنحو (١١) شركة تمثل (٧,١%) من إجمالي الشركات المباعة بالجمهورية. غالبيتها شركات صناعية (١٠) شركة تمثل (٩٠,٩%) من إجمالي الشركات المباعة بمحافظات الوجه القبلي، كما تمثل (١٠,١%) من إجمالي الشركات الصناعية المباعة ضمن برنامج الخصخصة المصري بالجمهورية.

رابعاً: دراسة تطبيقية على بعض الشركات الصناعية:

تم اختيار سبع شركات صناعية متنوعة فى النشاط الصناعى وفى مواقعها الجغرافية بالجمهورية. لدراسة سياسة الخصخصة ونتائجها على القطاع الصناعى ، تلك الشركات هى: مصر شبين الكوم للغزل والنسيج، مصر للزيوت والصابون، مصر لصناعة الزجاج، النصر للملابس والمنسوجات (كابو)، سيكلام (لبنيتا)، العربية للغزل والنسيج، الدلتا للطوب الرملى، وجميع تلك الشركات كانت تتبع قطاع الأعمال العام قبل خصخصتها. تمثل ٦,٣% من جملة المصانع التي تم بيعها وقد تم اختيارها عشوائيا بحيث يراعى تنوع النشاط الصناعي والانتشار الجغرافي،أنظر الشكل(٦)

أولاً: أسلوب البيع:

يتبين من دراسة الشركات السبع السابقة أن أسلوب البيع لمستثمر رئيس هو الأسلوب الأساس الذى تم الاعتماد عليه فى طرح تلك الشركات للبيع. حيث يتبين من الجدول التالى (٦) والشكل رقم (٧) الحقائق التالية:

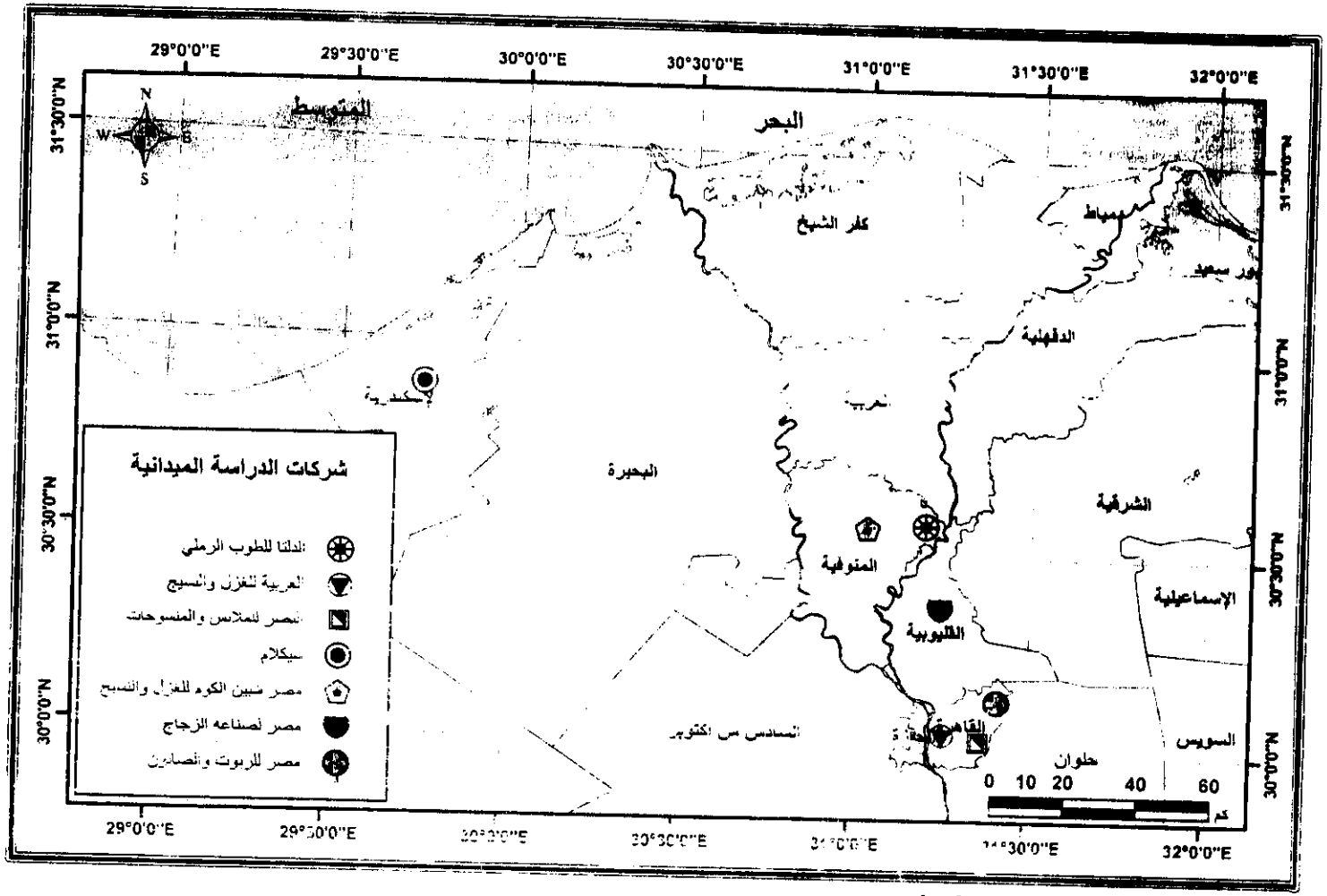

المصدر :الهيئة العامة للتخطيط العمراني، القاهرة

شكل رقم (٦) التوزيع الجغرافي للشركات الصناعية محل الدراسة الميدانية

جدول (٦) توزيع الشركات الصناعية محل الدراسة حسب نوع البيع عام ٢٠٠٦م

اسم الشركة	الموقع (محافظة)	سنة البيع	أسلوب البيع			
			مستثمر رئيس الحصة%	اتحاد عاملين الحصة%	الاكتتاب العام الحصة%	طرح حصص أقلية للأسهم الحصة%
مصر شبين الكوم للغزل والنسيج	المنوفية	٢٠٠٥	٧٠-	٥	-	٢٥
مصر للزيوت والصابون	القاهرة	١٩٩٦	-	١٦,٦	٤٨,٦	٣٤,٨
مصر لصناعة الزجاج	القليوبية	٢٠٠٣	١٠٠	-	-	-
النصر للملابس والمنسوجات (كابو)	القاهرة	١٩٩٧	٨٥	-	-	١٥
سيكلام (لبنيتا	الإسكندرية	١٩٩٨	١٠٠	-	-	-
العربية للغزل والنسيج	القاهرة	١٩٩٦	-	٧,٥	-	٩٢,٥
الدلتا للطوب الرملى	المنوفية	١٩٩٩	٩٠	١٠	-	-

المصدر: الدراسة الميدانية ، استمارة الاستبيان عام ٢٠٠٦م.

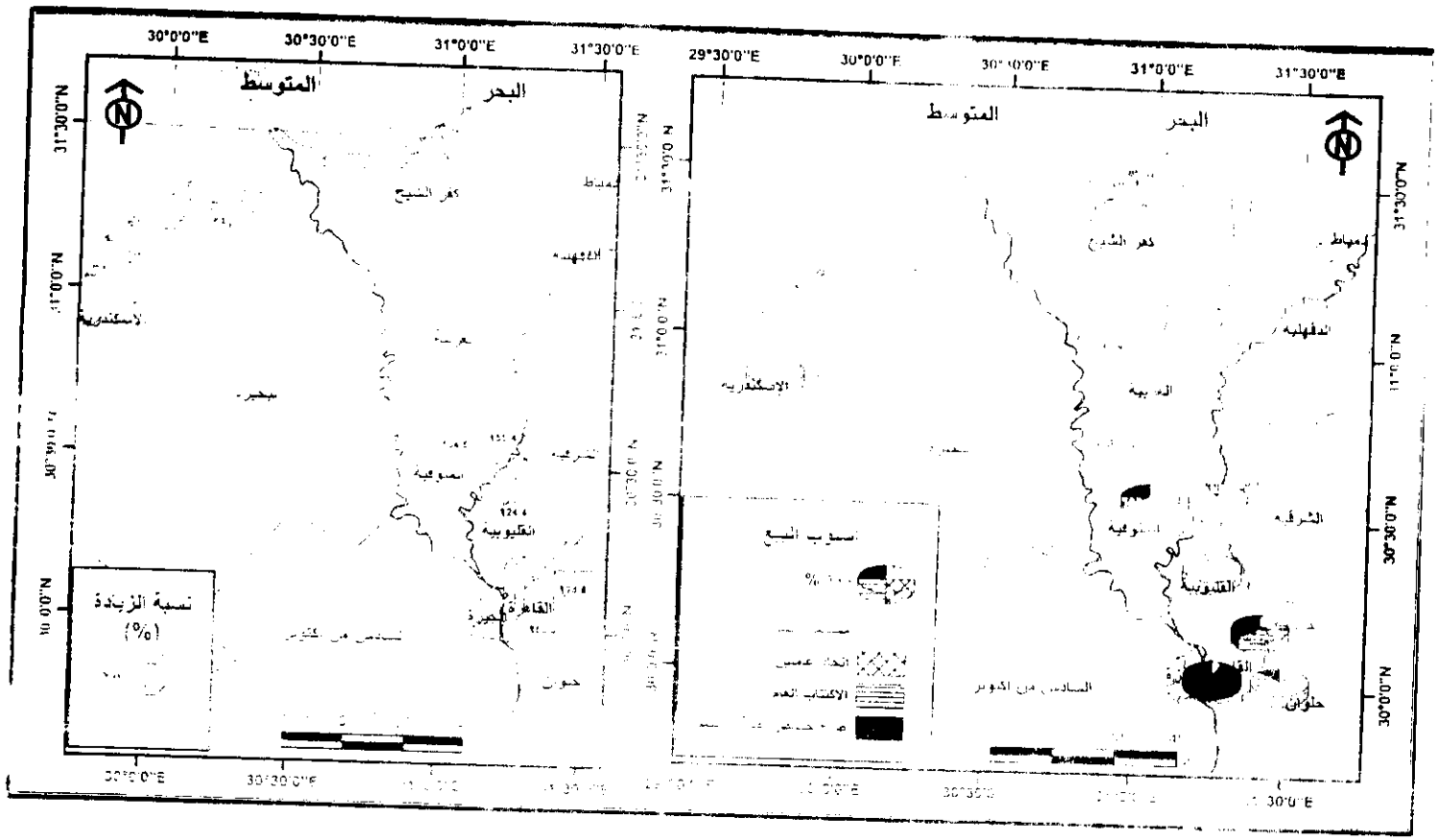

شكل رقم (٢) توزيع الشركات طبقاً لأسلوب البيع ومعدلات الزيادة النسبية للانتاج قبل وبعد الخصخصة عام ٢٠٠٦م

١- بلغت عدد الشركات الصناعية التى تم بيعها لمستثمر رئيس نحو (٥) شركات تمثل (٧١,٤%) من إجمالى عدد الشركات محل الدراسة، يليه أسلوب طرح الشركات للاكتتاب العام، وطرح حصص أقلية للأسهم وذلك بشركة واحدة لكل منهما.

٢- آلت ملكية شركات: مصر للزيوت والصابون، وسيكلام، ومصر للزجاج لمستثمرين مصريين، بينما آلت ملكية شركات : مصر شبين الكوم للغزل والنسيج، والنصر للملابس والمنسوجات، والدلتا للطوب الرملى، والعربية للغزل والنسيج لمستثمرين أجانب وعرب بنسبة ٥٧,١% من إجمالى عدد الشركات.

٣- تختلف دوافع المستثمرين لشراء تلك الشركات ، حيث تبين من الدراسة الميدانية أن الغرض من شراء تلك الشركات الصناعية هو توافر إمكانية زيادة الأرباح فى المستقبل وكذلك الاستفادة من إمكانيات وفرص التصدير فى إطار الاتفاقيات التى عقدتها مصر للتجارة الخارجية.

وقد تم الاعتماد فى تقييم تلك الشركات على قيمة الأصول لكل شركة ،حيث تقوم الشركات القابضة بإسناد عمليات تقييم الشركات التابعة لاستشاريين محليين وعالميين، ويتم التقييم من خلالهم ،ويقوم المكتب الفني لوزير قطاع الأعمال العام بدور المنسق بينهما. كما يقوم خبراء من الشركات التابعة تحت إشراف الشركة القابضة المعنية بإجراء تقييمات مماثلة. ويتم اعتماد هذه التقييمات من الجهاز المركزي للمحاسبات باعتباره بيت الخبرة المالي الوطني. ثم يقوم المكتب الفني لوزير قطاع الأعمال العام (وهو الكيان الذي يناط به إدارة برنامج الخصخصة) باقتراح أسلوب الخصخصة الملائم لكل شركة[١] ،لكن لم يتم تقدير الأصول بالقيمة الفعلية لها، حيث تبين من الدراسة الميدانية، أن جميع الشركات محل الدراسة قد تم بيعها بنسب تتراوح ما بين ٣٠: ٤٥% من قيمتها الحقيقية. فقد بلغ إجمالى بيع تلك الشركات نحو ١,١٥ مليار جنيه مصرى بمتوسط ١٦٤,٤ مليون جنيه / للشركة، بينما القيمة الفعلية لتلك الشركات تقدر بنحو ٣,١ مليار جنيه مصرى (٢).

---

[١] مختار خطاب "الإصلاح الأقتصادى والخصخصة –التجربة المصرية"–موقع ألنت: www. Shatharat.net

(٢) الدراسة الميدانية، استمارة الاستبيان.

ثانياً: الإنتاج:

يتبين من الجدول التالى (٧) والشكل السابق رقم (٧) الحقائق التالية:

١- بلغت قيمة إنتاج الشركات محل الدراسة قبل الخصخصة نحو ١٤٦٩مليون جنيه(مليارو٤٦٩مليون جنيه)فى عام ١٩٩٥م، ارتفعت لتصل إلى (١٩٦٧٣مليون جنيه) فى عام ٢٠٠٦م ، بزيادة تصل إلى ١٣٣,٨% عن عام ١٩٩٥م.

٢- جاءت الشركة العربية للغزل والنسيج فى المرتبة الأولى من حيث قيمة الإنتاج بالشركات محل الدراسة، حيث بلغ إنتاج الشركة قبل الخصخصة نحو (٥٣٨٣٢٥) ألف جنيه تمثل (٢٠,٣%) من قيمة إنتاج الشركات محل الدراسة.

جدول(٧) توزيع الإنتاج بالشركات محل الدراسة (قبل وبعد) الخصخصة عام ٢٠٠٦م.

اسم الشركة	قبل الخصخصة		بعد الخصخصة		نسبة الزيادة %
	قيمة الإنتاج بالألف جنيه	%	قيمة الإنتاج بالألف جنيه	%	
مصر شبين الكوم للغزل والنسيج	٤٦٥٣٧٥	٣١,٧	٦٢٥٩٧٥	٣١,٨	١٣٤,٥
مصر للزيوت والصابون	٥٥٨٠١	٣,٨	٦٩٦٤٠	٣,٦	١٢٤,٨
مصر لصناعة الزجاج	٣٣٥٣٨٢	٢٢,٨	٤١٧٢٠٠	٢١,٢	١٢٤,٤
النصر للملابس والمنسوجات (كابو)	٢٣٩١٠	١,٦	٣٥٩٤٠	١,٨	١٥٠,٣
سيكالم (لينيتا)	٣٤٣٢٠	٢,٣	٤١٧٢٥	٢,٢	١٢١,٦
العربية للغزل والنسيج	٥٣٨٣٢٥	٣٦,٦	٧٥١١٨٠	٣٨,١	١٣٩,٥
الدلتا للطوب الرملى	١٦٥٠٠	١,٢	٢٥٦٥٠	١,٣	١٥٥,٤
الجملة	١٤٦٩٦١٣	١٠٠	١٩٦٧٣١٠	١٠٠	١٣٣,٨

المصدر: الدراسة الميدانية، استمارة الاستبيان، بيانات غير منشورة.

ارتفع إنتاج الشركة ليصل فى عام ٢٠٠٦م نحو (٧٥١١٨٠) ألف جنيه بنسبة زيادة تمثل (١٣٩,٥%) عن عام ١٩٩٥م، ويرجع ذلك إلى ارتفاع الأسعار العالمى وزيادة الإنتاج بالشركة ، فقد بلغ إنتاج الشركة فى عام ٢٠٠٦م الغزول

نحو (١٠١٧٥) طناً / سنوياً تبلغ قيمتها (٣٠٦٥٠) ألف جنيه ، ومن الأقمشة نحو (٣٥٠٠٠) ألف متراً/ سنوياً ، تبلغ قيمتها (٦٣٧٥٣٠) ألف جنيه، ومن خيوط الحياكة نحو (٥٦٢٠) طناً / سنوياً، تبلغ قيمتها (٨٤,٣) ألف جنيه.

٣- جاءت في المرتبة الثانية شركة مصر شبين الكوم بأقل قليلاً من ثلث قيمة إنتاج الشركات محل الدراسة، وذلك بنحو ٣١,٨%، ويرجع ذلك إلى تخصص الشركة في إنتاج الغزول الرفيعة والسميكة، حيث بلغ إنتاجها من الخيوط الرفيعة عالية الجودة نحو (١٠٩٥٠) طناً /سنوياً، تبلغ قيمتها نحو (٢٩٠٣٧٥) ألف جنيه، بينما بلغ إنتاجها من الخيوط السميكة نحو (١٨٢٥) طناً/ سنوياً تبلغ قيمتها نحو (١٧٥٠٠٠) جنيه .

زادت قيمة إنتاج الشركة بعد خصخصتها ليصل إلى (٦٢٥٩٧٥) ألف جنيه بنسبة زيادة تصل إلى (١٣٤,٥%) ويرجع ذلك إلى ارتفاع إنتاج الشركة من الخيوط الرفيعة والسميكة حيث بلغ (١٢٧٧٥) طناً سنوياً من الخيوط الرفيعة بزيادة تبلغ (١٨٢٥) طناً/ سنوياً ، كما بلغ إنتاج الخيوط السميكة نحو (٢٥٥٥) طناً/ سنوياً بزيادة تصل إلى (٧٣٠) طناً / سنوياً ، فضلاً عن ارتفاع الأسعار في السوق العالمي.

ورغم زيادة إنتاج الشركة وارتفاع الأسعار إلا أن الشركة لم تحقق أية أرباح؛ بل خسرت نحو (٢٣) مليون جنيه في عام ٢٠٠٦م، في حين بلغت أرباح الشركة قبل الخصخصة نحو (٩) مليون جنيه.

٤- يليها شركة مصر لصناعة الزجاج في المرتبة الثالثة من حيث قيمة الإنتاج بالشركات محل الدراسة ، حيث بلغ إنتاج الشركة قبل الخصخصة نحو (٣٣٥٣٨٢) ألف جنيه تمثل (٢٢,٨%) من إجمالي قيمة إنتاج الشركات محل الدراسة، ارتفع إنتاج الشركة ليصل إلى (٤١٧٢٠٠) ألف جنيه بعد خصخصتها بنسبة زيادة تمثل (١٢٤,٨%) عن عام ١٩٩٥م. ويرجع ذلك إلى إضافة خطوط جديدة لإنتاج واستحداث منتجات جديدة للشركة واستخدام فنون إنتاجية متطورة تم استيرادها من ألمانيا والسويد لتتناسب مع الأذواق والمتطلبات العالمية. وقد تخصصت الشركة في إنتاج العبوات الزجاجية والأمبولات الطبية.

٥- جاءت شركة مصر للزيوت والصابون فى المرتبة الرابعة من حيث قيمة إنتاج الشركات محل الدراسة ، حيث بلغ قيمة إنتاج الشركة قبل الخصخصة نحو (٥٥٨٠١) ألف جيه ، تمثل (٣,٨%) من إجمالى قيمة الإنتاج. ارتفع إنتاج الشركة بعد خصخصتها ليصل إلى (٦٩٦٤٠) ألف جنيه بنسبة زيادة تمثل (١٢٤,٨%) عن عام ١٩٩٥م. ويرجع ذلك إلى تنوع إنتاج الشركة ، حيث تقوم الشركة بإنتاج الزيوت والمسلى النباتى، والصابون ومشتقاته بالإضافة إلى إنتاج الأعلاف سواء العلف الحيوانى أو علف السمك ، وقد ساعد على تنوع إنتاج الشركة فتح أسواق جديدة لها خصوصا في لبنان والسعودية وسوريا والعراق بعد أن كان إنتاج الشركة قاصراً على السوق المحلى.

٦- يليها شركة سيكلام (لبنيتا) فى المرتبة الخامسة من حيث قيمة الإنتاج، حيث بلغ قيمة إنتاج الشركة قبل الخصخصة نحو (٣٤٣٢٠) ألف جنيه ، تمثل (٢,٣%) من إجمالى قيمة الإنتاج. ارتفع إنتاج الشركة بعد خصخصتها ليصل إلى (٤١٧٢٥) ألف جنيه بنسبة زيادة تمثل (١٢١,٦%) عن عام ١٩٩٥م. ويرجع ذلك الي تعدد خطوط الإنتاج بالشركة، حيث تنتج العصائر والشاى ومنتجات الألبان، بالإضافة إلى استخدام تكنولوجيا جديدة فى خطوط الإنتاج تم استيرادها من عدة دول أهمها: ألمانيا وفرنسا وسويسرا والصين مما ترتب عليه زيادة الإنتاج بالشركة وجودته ، وساعد على فتح أسواق جديدة للشركة خصوصا بالدول العربية.فقد بلغ متوسط مبيعات الشركة السنوية نحو (١٧٢) مليون جنيه[1].

٧- جاءت شركة النصر للملابس والمنسوجات فى المرتبة السادسة من حيث قيمة الإنتاج ، حيث بلغت قيمة إنتاجها قبل الخصخصة نحو (٢٣٩١٠) ألف جنيه تمثل (١,٦%) من إجمالى قيمة الإنتاج بالشركات محل الدراسة . ارتفع إنتاجها بعد خصخصتها ليصل إلى (٣٥٩٤٠) ألف جنيه بنسبة زيادة تمثل (١٥٠,٣%) عن عام ١٩٩٥م. ويرجع ذلك إلى زيادة رأسمال الشركة لتمويل الاستثمارات الجديدة بها،الأمر الذي أدى إلى زيادة الإنتاج والمبيعات بالشركة.

٨- يليها فى المرتبة السابعة والأخيرة شركة الدلتا للطوب الرملى ، حيث بلغ قيمة إنتاج الشركة قبل الخصخصة نحو (١٦٥٠٠) ألف جنيه ، تمثل (١,٢%) من

---

(١) الدراسة الميدانية ، استمارة الاستبيان. بيانات غير منشورة.

إجمالى قيمة الإنتاج بالشركات محل الدراسة. ارتفع الإنتاج بعد خصخصتها لتصل قيمته إلى (٢٥٦٥٠) ألف جنيه بنسبة زيادة تمثل (١٥٥,٤%) عن عام ١٩٩٥م. ويرجع ذلك إلى ارتفاع أسعار الطوب الخفيف ، فبعد أن كان سعر المتر فى عام ١٩٩٥ م يبلغ (١٦٥) جنيه/ للمتر من الطوب الخفيف، أصبح سعر المتر بعد خصخصة الشركة فى عام ١٩٩٩م نحو (٢٨٥) جنيه/ للمتر،ارتفع ليصل إلى (٣٨٥) جنيه للمتر فى عام ٢٠٠٦م. ورغم ارتفاع الأسعار لم تحقق الشركة أية أرباح خلال عام ٢٠٠٦م بل قدرت خسائر الشركة بنحو (٥) مليون جنيه، فى حين حققت الشركة قبل بيعها صافى ربح قدر بنحو (٤) مليون جنيه فى عام ١٩٩٥م [١]. كذلك الحال فى شركة مصر شبين الكوم للغزل والنسيج حيث بلغ صافى الربح (٩) مليون جنيه قبل خصخصتها فى حين بلغت خسائر الشركة فى عام ٢٠٠٦م نحو ٢٣ مليون جنيه مصري.

ثالثاً: العمالة:

بلغ عدد العاملين بالشركات محل الدراسة قبل البيع نحو (٢٢٧٩٢) عاملاً ، انخفض عدد العاملين بها بعد البيع ليصل إلى (١٨٠٣٢) عاملا بنسبة استغناء تصل إلى (٢٠,٩%) من عدد العاملين بالشركات قبل بيعها، ويتبين من الجدول التالى (٨) والشكل (٨) الحقائق التالية:

---

(١) الدراسة الميدانية ، استمارة الاستبيان ، بيانات غير منشورة.

جدول (٨) توزيع عدد العاملين بالشركات محل الدراسة
قبل وبعد الخصخصة عام ٢٠٠٦م

اسم الشركة	عدد العاملين قبل الخصخصة	عدد العاملين بعد الخصخصة	عدد العاملين المسرحين	نسبة الاستغناء %
مصر شبين الكوم للغزل والنسيج	٤٧٠٠	٤٠٠٠	٧٥٠	١٦
مصر للزيوت والصابون	٣١٣٧	٥٨٩	٢٥٤٨	٨١,٢
مصر لصناعة الزجاج	٦٧٥	٢٠٠	٤٧٥	٧٠,٤
النصر للملابس والمنسوجات (كابو)	٦٩٧٧	٥٦٦٧	١٣١٠	١٨,٨
سيكلام (لبنيتا)	٨٢١	٤٤٥	٣٧٦	٤٥,٨
العربية للغزل والنسيج	٥٦٠٠	٦٩٧٧	+(١٣٧٧)	+(١٢٤,٦)
الدلتا للطوب الرملى	٨٨٣	١٥٤	٧٢٩	٨٢,٦
الجملـــــــــــة	٢٢٧٩٣	١٨٠٣٢	٤٧٦١	٢٠,٩

المصدر: الدراسة الميدانية، استمارة الاستبيان، بيانات غير منشورة عام ٢٠٠٦م.

١- ارتفعت نسبة الاستغناء عن العاملين بشركات الدلتا للطوب الرملى ومصر للزيوت والصابون ومصر لصناعة الزجاج حيث بلغت (٨٢,٦%)، (٨٢,٢%)، (٧٠,٤%) على التوالى من جملة العاملين بالشركات قبل خصخصتها.

٢- بلغت نسبة الاستغناء عن العاملين بشركة سيكلام (لبنيتا) أكثر من أربعة أعشار عدد العاملين بها بنسبة (٤٥,٨%) من جملة العاملين بها. في حين تراوحت نسبة الاستغناء ما بين (١٦%: ١٨,٨%) بشركتي مصر شبين الكوم للغزل والنسيج، وشركة النصر للملابس والمنسوجات، تم تسريح هؤلاء العمال إجبارياً عن طريق المعاش المبكر الذي بموجبه تم تعويض العمال مادياً بواقع راتب شهر عن كل سنة قضاها العامل بالشركة، وقد تراوحت تلك التعويضات ما

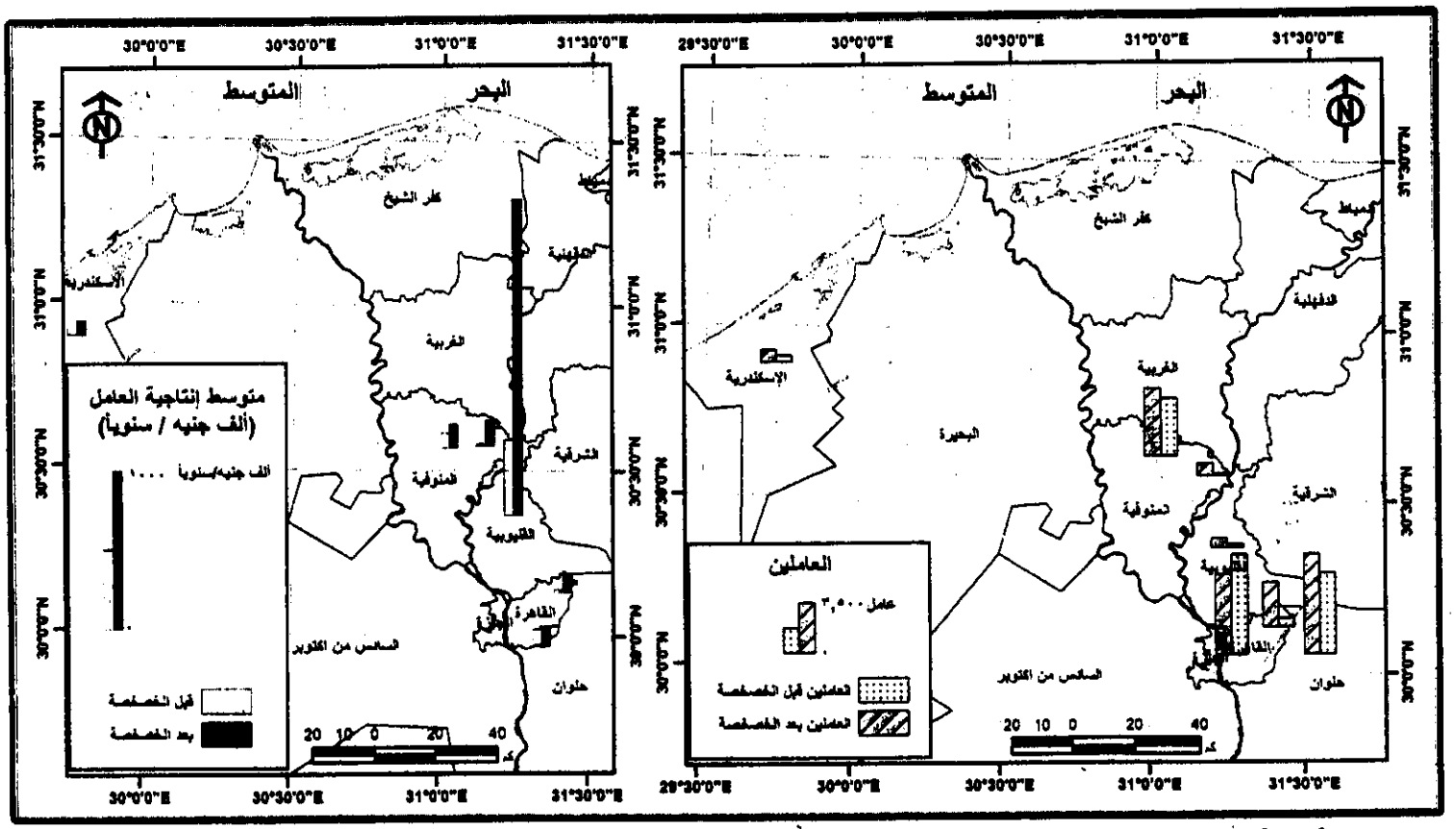

المصدر: الهيئة العامة للتخطيط العمراني، القاهرة.

شكل رقم (8) توزيع عدد العاملين ومتوسط إنتاجيتهم قبل وبعد الخصخصة عام 2006م

بين ٤٥: ٥٥ ألف جنيه / للعامل مقدرة حسب الدرجة الوظيفية وعدد السنوات التي قضاها العامل بالشركة.[١]

ويرجع ارتفاع عدد العمالة المسرحة بالشركات الصناعية إلى حرص إدارة الشركات بعد خصخصتها على تحديد مستوى التشغيل الذى يتناسب مع الاستغلال الأمثل للطاقة الإنتاجية.وسعيا من الشركات لزيادة كفاءة العاملين بها ،حيث قامت باستحداث برامج تدريب للعمالة المتبقية تمثلت فى برامج خاصة بالإنتاج والتسويق والأمن الصناعي بهدف رفع كفاءة المشتغلين بها سواء كانت العمالة القائمة أو الجديدة.

٣- سجلت الشركة العربية للغزل والنسيج الارتفاع الوحيد فى عدد العاملين بها بعد خصخصتها بنسبة زيادة تمثل ١٢٤,٦% من حجم العمالة قبل الخصخصة.

كما تبين من الدراسة أن الاستغناء الأكبر كان فى الوظائف الإدارية والمالية والعمال، حيث يتبين من الجدول التالى (٩) والشكل (٩) الحقائق التالية:

جدول (٩): توزيع العمالة المسرحة بالشركات محل الدراسة حسب الوظيفة عام ٢٠٠٦م.

الوظيفـــــة	العدد	%
إدارى ومالى وتسويق	٢٠٤٢	٤٢,٩
عمال إنتاج	٧٩٥	١٦,٧
عمـــــال	١٩٠٤	٤٠,٠٠
خدمـــــات	٢٠	٠٠,٤
الجملـــــــة	٤٧٦١	١٠٠

المصدر: استمارة الاستبيان ، الدراسة الميدانية ٢٠٠٦م، بيانات غير منشورة.

(١) الدراسة الميدانية،استمارة الاستبيان،بيانات غير منشوره.

شكل رقم (٩) التوزيع النسبي للعمالة المسرحة بالشركات محل الدراسة حسب الوظيفة عام ٢٠٠٦ م.

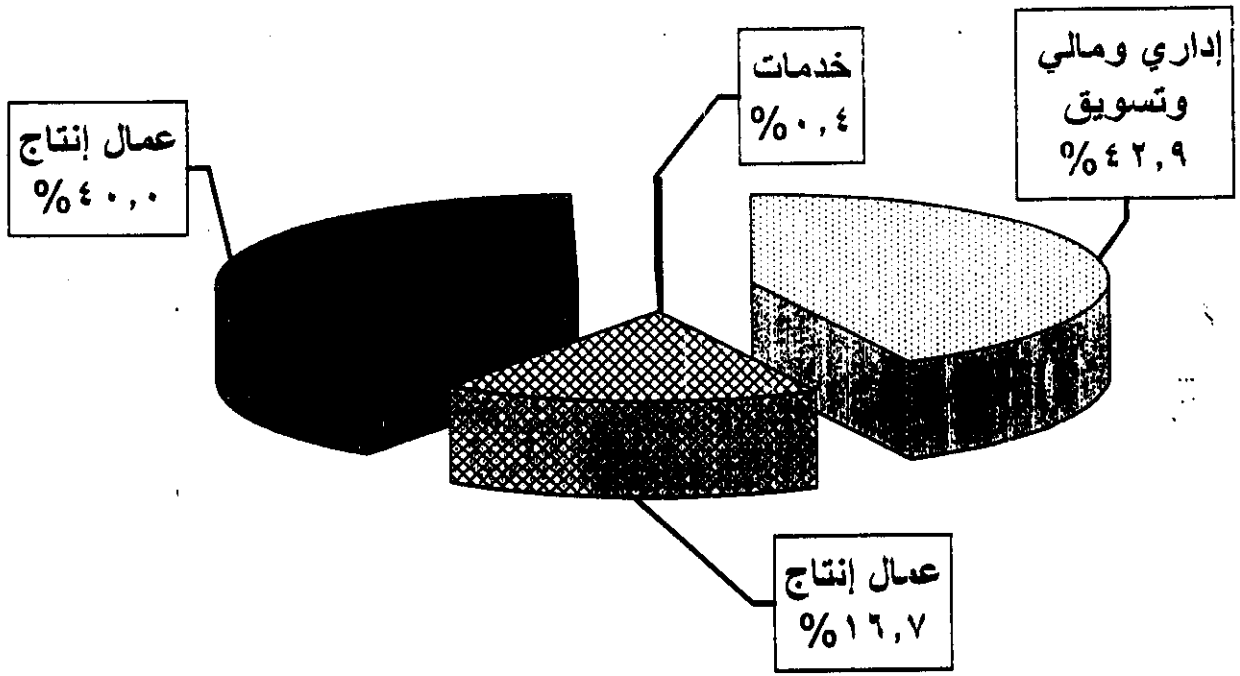

إن أكثر من أربعة أخماس عدد العمال المسرحين من الشركات محل الدراسة من الإداريين والماليين والعاملين، وذلك بنحو (٣٩٤٦) عاملاً تمثل (٨٢,٩%) من جملة العمالة المسرحة. يليهم عمال الإنتاج وذلك بنحو (٧٩٥) عاملاً بنسبة (١٦,٧%) ، ثم أخيراً عمال الخدمات بنحو (٢) عامل بنسبة (٠٠,٤%) من إجمالى العمالة.

كما تبين من الدراسة الميدانية للشركات محل الدراسة أنه تم زيادة متوسط الأجور منذ أن تمت عملية البيع للشركات ، حيث يتبين من الجدول التالى (١٠) والشكل (١٠) الحقائق التالية:

جدول (١٠) توزيع متوسط الأجور للعاملين

حسب نوع الوظيفة عام ٢٠٠٦م.

الوظيفة	متوسط الأجر (بالجنيه/ شهر)		%
	قبل الخصخصة	بعد الخصخصة	
إدارى ومالى وتسويق	٣٨٠	١٠٠٠	١٦٣,٢
عمال إنتاج	٢٣٠	٨٠٠	٢٤٧,٨
عمال	٢٠٠	٦٠٠	٢٠٠
خدمات	١٠٠	٢٥٠	١٥٠

تراوحت نسبة الزيادة فى الأجور بين عمال الإنتاج والعمال ما بين (٢٠٠%: ٢٤٧,٨%) بينما تراوحت نسبة الزيادة فى الأجور بين الإداريين والماليين وعمال الخدمات ما بين (١٥٠%: ١٦٣,٨%) من قيمة الأجور قبل الخصخصة. ويرجع ذلك إلى ارتفاع متوسط إنتاجية العامل بالشركات محل الدراسة بعد الخصخصة مما ساعد على زيادة الإنتاج بالشركات وبالتالى صافى الربح.

ويتبين من الجدول التالى (١١) والشكل (١٠) الحقائق التالية:

١- ارتفع متوسط إنتاجية العامل بقيمة تتراوح ما بين (٢,٩: ١١,٦) ألف جنيه/ سنوياً، بشركتى النصر للملابس والمنسوجات ، والعربية للغزل والنسيج.

شكل رقم (١٠) توزيع متوسط الأجور للعاملين حسب نوع الوظيفة ونسب الزيادة بعد الخصخصة عام ٢٠٠٦م

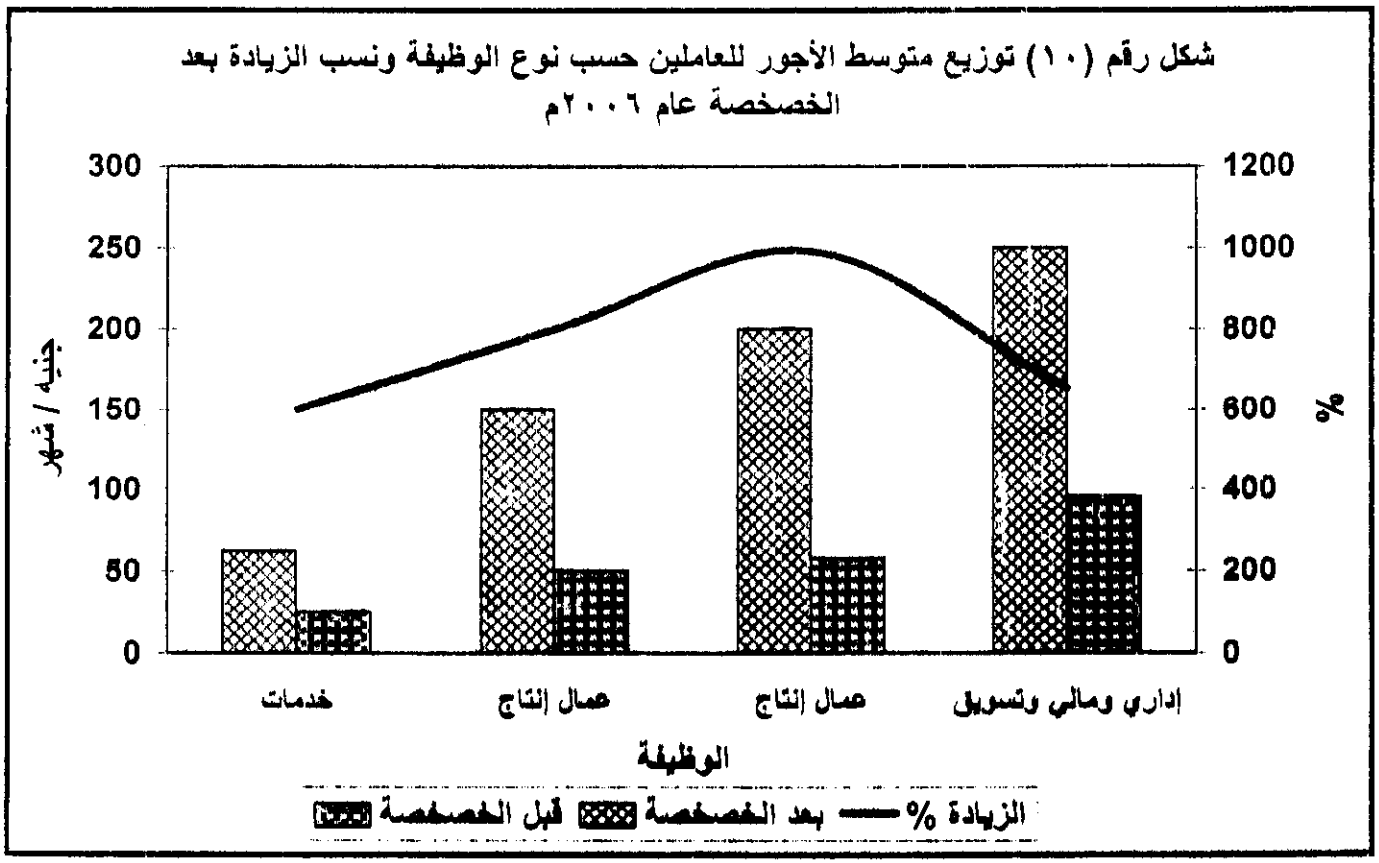

٢- بينما تراوح متوسط إنتاجية العامل ما بين (٥١: ١٠٠) ألف جنيه/ سنوياً بشركات: سيكلام (لبنيتا)، مصر شبين الكوم للغزل والنسيج، والدلتا للطوب الرملى، ومصر للزيوت والصابون.

جدول (١١) متوسط إنتاجية العامل بالشركات محل الدراسة

(قبل - وبعد) الخصخصة (١٩٩٥-٢٠٠٦م)

الوظيفـــــة	متوسط إنتاجية العامل (بالجنيه/ شهر)		%
	قبل الخصخصة	بعد الخصخصة	
مصر شبين الكوم للغزل والنسيج	٩٩,٠٠	١٥٦,٥	٥٧,٥
مصر للزيوت والصابون	١٧,٨	١١٨,٢	١٠٠,٤
مصر لصناعة الزجاج	٤٩٦,٨	٢٠٨٦	١٥٨٩,٢
النصر للملابس والمنسوجات (كابو)	٣,٤	٦,٣	٢,٩
سيكلام (لبنيتا)	٤١,٨	٩٣,٨	٥١,٩
العربية للغزل والنسيج	٩٦,١	١٠٧,٧	١١,٦
الدلتا للطوب الرملى	١٨,٧	١٦٦,٥	٩٧,٨
المتوسط العام	٦٤,٥	١٠٩,١	٤٤,٦

المصدر: اعتماداً على عدد العاملين وقيمة الإنتاج بالشركات محل الدراسة، استمارة الاستبيان، الدراسة الميدانية ٢٠٠٦م.

٣- ارتفع متوسط إنتاجية العامل بقيمة تصل إلى (١٥٨٩) ألف جنيه/ سنوياً بشركة مصر لصناعة الزجاج. وقد تبين وجود علاقة ارتباط قوية بين انخفاض عدد العمال وارتفاع متوسط إنتاجية العامل حيث بلغ معامل الارتباط نحو (١,٥)[١].

وفى مقابل ارتفاع متوسط أجور العمالة بالشركات محل الدراسة ، تنصلت الشركات من توفير الرعاية الصحية العاملين بها (تأمين صحى - اجتماعى - عجز ... الخ) وذلك لارتفاع تكاليف التأمين الاجتماعى للعامل. مما دفع العمال إلى التهديد

---

[١] معامل ارتباط سبيرمان (الرتب)= ١- ٦× مج مربع الفرق بين الرتب ÷ عدد المفردات ×(مربع عدد المفردات-١)

Alexander, W.,Economic geography, NJ,۱۹۷۳,Prt.

بالإضراب عن العمل والدخول فى صراعات مع المستثمرين الجدد، دفعت البعض إلى التهديد بغلق المنشأة الصناعية كما هو الحال بشركات: الدلتا للطوب الرملى، مصر للزيوت والصابون، مصر شبين الكوم للغزل والنسيج.

رابعاً: السوق:

استطاعت بعض الشركات الصناعية محل الدراسة من فتح أسواق جديدة لها فى الدول العربية والأجنبية، حيث يتبين من الجدول التالى (١٢) والشكل رقم (١٢) الحقائق التالية:

١- بلغت حصة السوق الداخلى من إنتاج الشركات محل الدراسة قبل الخصخصة فى عام ١٩٩٥م نحو (١٢٤١٩٠١) ألف جنيه ، تمثل (٨٤,٥%) من إجمالى إنتاج الشركات قبل خصخصتها بينما بلغت حصة السوق الخارجي نحو (٢٢٧٧١٢) ألف جنيه تمثل (١٥,٥%) من إجمالى الإنتاج.

ارتفعت حصة السوق الخارجى من إنتاج الشركات بعد خصخصتها فى عام ٢٠٠٦م لتصل إلى (٤٠٦٢٩٧) ألف جنيه تمثل (٢٠,٧%) من إجمالى الإنتاج بالشركات محل الدراسة ، بينما انخفضت حصة السوق الداخلى لتصل إلى (١٥٦١٠١٣) ألف جنيه بنسبة (٧٩,٣%) من جملة إنتاج الشركات.

٢- ثبات حصة السوق الداخلي والخارجي من قيمة المبيعات فى شركات : مصر شبين الكوم للغزل والنسيج، النصر للملابس والمنسوجات (كابو) ، والعربية للغزل والنسيج، والدلتا للطوب الرملي قبل وبعد البيع وذلك بنسب تتراوح ما بين(٨٠%:٩٠%) للسوق المحلى، (١٠: ٢٠%) للسوق الخارجي ،على الرغم من أن تلك الشركات استطاعت فتح أسواق خارجية جديدة لمنتجاتها.

حيث استطاعت شركة الدلتا للطوب الرملى من فتح أسواق جديدة لها فى دول الخليج العربى وفى أوروبا. على رأس تلك الدول: السويد وألمانيا ، و قبرص، وليبيا، وإسرائيل، كذلك استطاعت شركة مصر شبين الكوم للغزل والنسيج من فتح أسواق جديدة لها فى دول جنوب شرق آسيا وبالأخص الهند وباكستان.

٣- انخفضت حصة السوق الداخلى لتصل إلى (٦٠%) من جملة الإنتاج لشركتى مصر لصناعة الزجاج، وسيكلام (لبنيتا) مقابل (٤٠%) للسوق الخارجى. ويرجع ذلك إلى استحداث إدارات جديدة بتلك الشركات هى إدارة الجودة والمتابعة والتسويق مما ساعد على ارتفاع جودة المنتج وفتح أسواق جديدة للشركتين بأوروبا وبعض الدول العربية على رأسها السعودية وسوريا ولبنان ، وكذلك فى

جدول (١٢) حصة السوق الداخلى والخارجى من الإنتاج بالشركات محل الدراسة، قبل وبعد الخصخصة (١٩٩٥- ٢٠٠٦م)

اســـــم الشـــــــركة	حصة السوق المحلى (بالألف جنيه)				حصة السوق الخارجى (بالألف جنيه)			
	قبل	%	بعد	%	قبل	%	بعد	%
مصر شبين الكوم للغزل والنسيج	٤١٨٨٣٧	٩٠	٥٦٣٣٧٧	٩٠	٤٦٥٣٨	١٠	٦٢٥٩٨	١٠
مصر للزيوت والصابون	٥٥٨٠١	١٠٠	٦٩٥٠٠	٩٩,٨	-	-	١٤٠	٠,٢
مصر لصناعة الزجاج	٢٦٨٣٠٥	٨٠	٢٥٠٣٢٠	٦٠	٦٧٠٧٧	٢٠	١٦٦٨٨٠	٤٠
النصر للملابس والمنسوجات (كابو)	١٩١٢٨	٨٠	٢٨٧٥٢	٨٠	٤٧٨٢	٢٠	٧١٨٨	٢٠
سيكلام (البنيتا	٣٤٣٢٠	١٠٠	٢٥٠٣٥	٦٠	-	-	١٦٦٩٠	٤٠
العربية للغزل والنسيج	٤٣٠٦٦٠	٨٠	٦٠٠٩٤٤	٨٠	١٠٧٦٦٥	٢٠	١٥٠٢٣٦	٢٠
الدلتا للطوب الرملى	١٤٨٥٠	٩٠	٢٣٠٨٥	٩٠	١٦٥٠	١٠	٢٥٦٥	١٠
الجملة	١٢٤١٩٠١	٨٤,٥	١٥٦١٠١٣	٧٩,٣	٢٢٧٧١٢	١٥,٥	٤٠٦٢٩٧	٢٠,٧

المصدر: استمارة الاستبيان ، الدراسة الميدانية، بيانات غير منشورة.

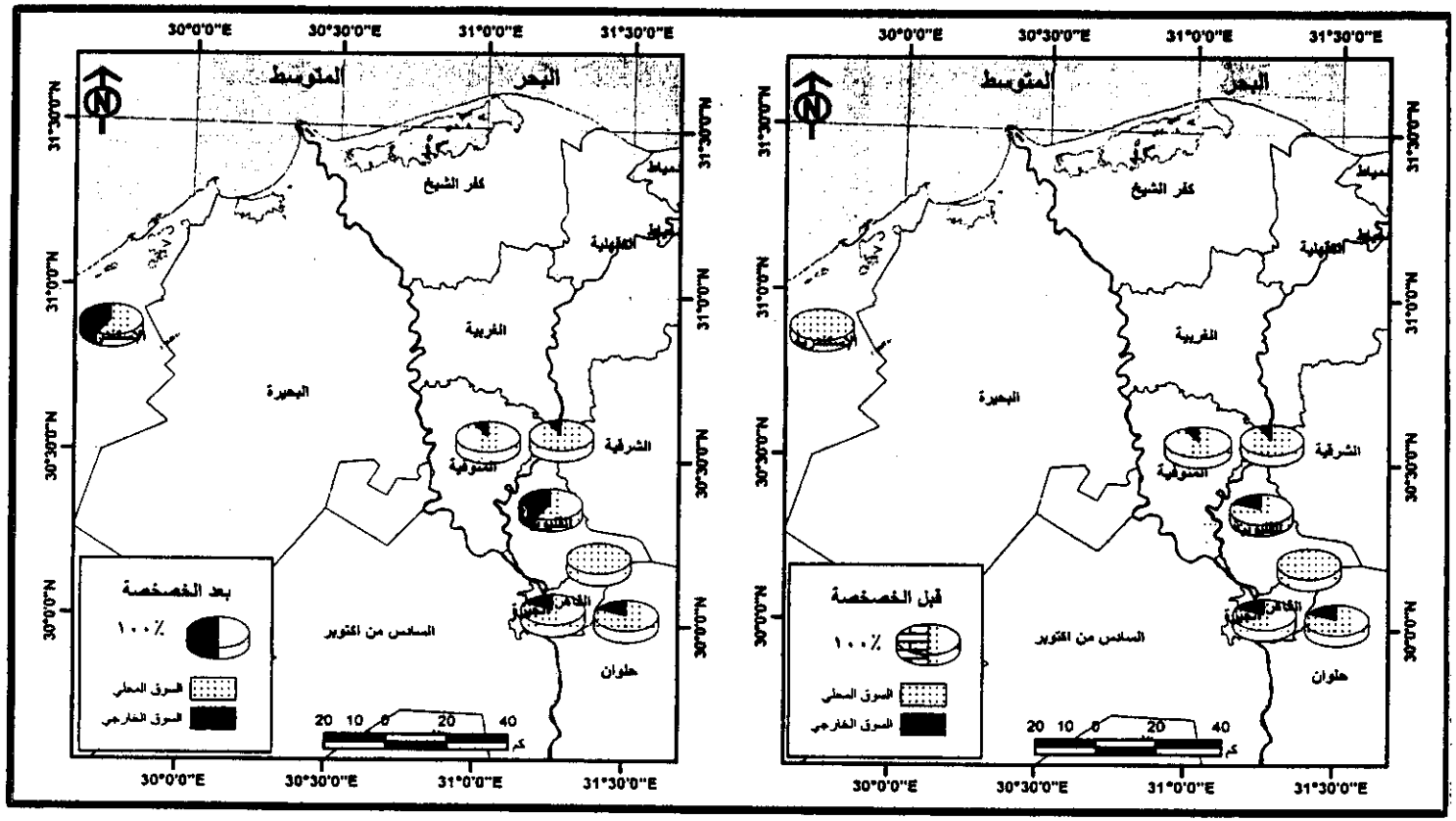

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على بيانات الدراسة الميدانية

شكل رقم (١١) حصة السوق الداخلي والخارجي من نسب الإنتاج بالشركات محل الدراسة قبل وبعد الخصخصة عام ١٩٩٥ / ٢٠٠٦م

الولايات المتحدة الأمريكية. فقد بلغت قيمة المبيعات عام ٢٠٠٦م بشركتى مصدر لصناعة الزجاج وسيكلام نحو (١٦٦) مليون جنيه ، و(١٦) مليون جنيه على التوالى.

٤- استأثر السوق المحلى بمعظم إنتاج شركة مصر للزيوت والصابون (قبل أو بعد خصخصتها)، وذلك بنحو (٦٩٥٠٠) ألف جنيه تمثل (٩٩,٨%) من جملة الإنتاج. بينما بلغت حصة السوق الخارجى من مبيعات الشركة نحو (١٤٠) ألف جنيه تمثل (٠,٢%) يتم تسويقها الى الدول العربية و خصوصا لبنان وسوريا والسعودية والعراق.

ومن العرض السابق يتبين:

١- سجلت جميع الشركات الصناعية محل الدراسة زيادة فى الإنتاج بعد خصخصتها تراوحت ما بين (١٢١,٦ : ١٥٥,٤%) من جملة إنتاج الشركات قبل خصخصتها. يتم تسويق ما يقرب من أربعة أخماس الإنتاج داخلياً فى السوق المحلى بنسبة (٧٩,٣%) من جملة الإنتاج، بينما يتم تسويق (٢٠,٧%) من قيمة الإنتاج خارجياً.

٢- هناك قدر من التنوع الجغرافى قد تحقق فى أسواق التصدير لتلك الشركات خصوصا التصدير إلى الدول العربية وعلى رأسها دول الخليج العربى وسوريا ولبنان وليبيا والعراق، والدول الأوروبية وبالأخص السويد وألمانيا.

٣- تم الاستغناء عن أكثر من خُمس عدد العمالة بالشركات محل الدراسة بعد خصخصتها بنسبة (٢٠,٩%) من إجمالى العمالة بالشركات. ارتفعت تلك النسبة لتصل إلى أكثر من سبعة أعشار العمالة فى شركات الدلتا للطوب الرملى، مصر للزيوت والصابون، مصر لصناعة الزجاج.كانت نسبة الاستغناء الأكبر فى الوظائف الإدارية والمالية وفئة العمال، وذلك بنحو (٨٢,٩%) من إجمالى عدد العاملين المسرّحين من الشركات محل الدراسة.

٤- تم تحسين متوسط الأجور للعمالة بالشركات محل الدراسة بعد خصخصتها وذلك بمتوسط يتراوح ما بين ١٥٠ : ٢٤٧% من قيمة الأجور قبل الخصخصة. وفى المقابل تنصلت الشركات الصناعية من توفير الرعاية الصحية والاجتماعية العاملين بها.

٥- زادت الاستثمارات الأجنبية فى القطاع الصناعى ، حيث تملك الأجانب نحو (٤) شركات تمثل (٥٧,١%) من إجمالى عدد الشركات محل الدراسة.وقد تبين من الدراسة الميدانية أن الغرض من الشراء هو توافر إمكانية لزيادة الأرباح في المستقبل والاستفادة من إمكانيات وفرص التصدير.

٦- تم بيع الشركات محل الدراسة بقيمة إجمالية تتراوح ما بين ٣٥ : ٤٥% من قيمتها الفعلية.

٧- معظم الشركات محل الدراسة تم بيعها لمستثمر رئيس بواقع ٥ شركات تمثل (٧١,٤%) من إجمالى عدد الشركات.

خامساً: الآثار الاقتصادية لسياسية الخصخصة فى مصر:

يقصد بالآثار الاقتصادية؛ الآثار المرتبة على تنفيذ برنامج الخصخصة، والتى تحدث سواء رغبت الدولة أم لم ترغب، فهى مرتبطة بالتلقائية. فلا يقاس نجاح برنامج الإصلاح الاقتصادى والخصخصة بمجرد تنفيذ السياسات والإجراءات، ولا بمجرد حصر عدد الشركات التى تم بيعها، فتوسيع قاعدة الملكية الخاصة ليست هدفاً فى حد ذاته. إن الأهداف الحقيقية للإصلاح الاقتصادى تكمن فى تحسين المناخ الكلى وزيادة معدلات النمو الاقتصادى، وتحقيق المزيد من العدالة الاجتماعية. أى توسيع دائرة المستفيدين من النمو الاقتصادى لتشمل كل فرد فى المجتمع بصورة أو بأخرى وتحقيق الاستقرار فى الأسعار وفى الموازين الداخلية والخارجية، لحماية عمليات النمو من الانتكاس على المدى الطويل، ولحماية دخول الفئات الاجتماعية محدودة الدخل من التدهور بفعل معدلات التضخم المرتفعة.

لذلك تنقسم الآثار الاقتصادية إلى آثار إيجابية وآثار سلبية، كما يلى:

(أ) الآثار الإيجابية:

وتتمثل فى:

(١) تغير أيديولوجية النظام الاقتصادى والاجتماعى بالدولة:

حيث زادت الملكية الخاصة وأصبح النظام الرأسمالى هو السائد بالدولة. وبناء على ذلك تغير النظام الاقتصادى وأصبح نظاماً رأسمالياً قائماً على سيادة نمط الملكية الخاصة. فقد ارتفع نصيب القطاع الخاص خلال عام ٢٠٠١/٢٠٠٢م فى أغلب القطاعات الاقتصادية ، حيث بلغ ٩٩% فى قطاع الزراعة، ٨٩% فى قطاع الصناعة

والتعدين، ٢١% فى قطاع البترول، ٥٩% فى قطاع التشييد والبناء، ٨٤% فى قطاع النقل والاتصالات، ٣٣% فى قطاع التمويل، ثم ٩٦% من قطاع التجارة[1].

(٢) النمو الاقتصادى:

على المستوى الاقتصادي حققت سياسة الخصخصة نتائج مهمة أدت إلى تحسين مناخ الاستثمار الخاص، وارتفاع معدلات النمو الاقتصادى، وهو أول أهداف الإصلاح الاقتصادى والسياسة الاقتصادية بوجه عام. حيث يتبين من الجدول التالى رقم (١٣) والشكل (١٣) الحقائق التالية:

جدول رقم (١٣) المؤشرات الاقتصادية الكلية
فى عام ٢٠٠١/٢٠٠٢ مقارنة بعام ١٩٩٢/٩١م *

م	المؤشـــــــــــــر	الوحدة	١٩٩١ /١٩٩٢م	٢٠٠١ /٢٠٠٢م
١	معدل النمو الحقيقى السنوى للناتج المحلى الإجمالى	%	١,٩	٣,١
٢	قيمة الودائع بالجنيه المصرى	مليار جنيه	٧,٧	٢٤٩,٢
٣	قيمة الودائع بالعملات الأجنبية	مليار دولار	٥,٧	١٩,٦
٤	معدل التضخم	%	٢١,١	٢,٧
٥	عجز الموازنة كنسبة من الناتج المحلى	%	٥,٢	٣,٠
٦	سعر صرف الدولار	قرش	٣٣١	٤٥٠
٧	الاحتياطى من العملات الأجنبية	مليار دولار	١٠,٦	١٤,١
٨	مساهمة القطاع الخاص فى الناتج المحلى	%	٦١,٢	٧٦,٣
٩	عدد المصانع المنتجة فى المدن الجديدة	مصنع	٢٠٩	٢٩٣٢
١٠	عدد المصانع تحت الإنشاء فى المدن الجديدة	مصنع	٦٥٠	١٧٣٤

المصدر: وزارة التخطيط - البنك المركزى - بيانات غير منشورة، عام ٢٠٠٣م، عن د/ مختار خطاب وزير قطاع الأعمال العام، موقع النت: http://www.shatharat.net

---

(١) اقتصاد مصر والمؤشرات الاقتصادية ، الموقع على النت http://www.sis.gov.eg.

(*) قبل بداية برنامج الخصخصة فى عام ١٩٩٣م.

- (١٩,٠) مليار جنيه لوزارة المالية لتمويل جانب من مصروفات الدولة، تمثل (٤٧,٥%) من إجمالى إيرادات بيع الشركات.
- (١٢,٥) مليار جنيه مديونيات للبنوك - تسوية ديون الشركات المباعة- وتمثل (٣١,١%) من إجمالى الإيرادات.
- (٧,٣) مليار جنيه تعويضات المعاش المبكر ومكافآت العاملين، بنسبة (١٨,٠%) من إجمالى الإيرادات.
- (١,٦) مليار جنيه للإصلاح الفنى والإدارى، وضخ استثمارات جديدة بنسبة (٤,٠%) من إجمالى الإيرادات.

من العرض السابق يتبين أن أكثر من نصف حصيلة بيع الشركات تم استخدامها فى عمليات تصحيح الهياكل المالية والعمالية بالشركات المباعة بنسبة (٥٣%). وذلك من خلال صندوق إعادة الهيكلة الذى تم إنشاؤه بغرض إدارة عملية توجيه حصيلة البيع على متطلبات إعادة الهيكلة المختلفة. بالإضافة إلى مراجعة السجلات الخاصة سنوياً بواسطة الجهاز المركزى للمحاسبات للتأكد وإقرار صحة أسلوب استخدام حصيلة البيع ونزاهته. أما النسبة الباقية والبالغة (٤٧%) من حصيلة البيع فيتم توريده إلى وزارة المالية.

(ب) الآثار السلبية:

تتمثل الآثار السلبية لسياسة الخصخصة فى مصر فى النقاط التالية:

١- الاستغناء عن العمالة وارتفاع نسبة البطالة:

أثبتت الدراسة التطبيقية على الشركات الصناعية محل الدراسة انخفاض عدد العاملين بالشركات بعد خصخصتها بمتوسط عام يبلغ (٢٠,٩%) من جملة العاملين بالشركات، ارتفعت النسبة لتصل إلى (٧٠,٤%، ٨١,٢%، ٨٢,٦%) فى شركات مصر لصناعة الزجاج والدلتا للطوب ، ومصر للزيوت والصابون على التوالى من جملة العاملين بتلك الشركات ، وذلك بنحو (٣٧٥٢) عاملاً يمثلون (٧٩,٩%) من إجمالى العمالة بهم. بينما بلغت (١٦%، ١٨,٨%، ٤٥,٨%) فى شركات مصر شبين الكوم للغزل والنسيج، النصر للملابس والمنسوجات، وسيكلام على التوالى من جملة

العاملين بهم، مما يعنى ارتفاع نسبة البطالة فى القطاع الصناعى حيث بلغت فى الشركات محل الدراسة نحو (٤٧٦١) عاملاً جميعهم على قوة العمل.

كما يتبين من الجدول التالى (١٤) والشكل (١٤) الحقائق التالية:

جدول (١٤) توزيع العاملين بقطاع الأعمال حسب نوع الاستغناء عام ٢٠٠٦م

نوع الاستغناء	عدد العاملين	%
شركات خرجت من قانون ٢٠٣ لعام ١٩٩١م	٢٠٠٠٠٠	٣٠,٦
أسباب طبيعية	١٩٨٣٦٠	٣٠,٣
المعاش المبكر	١٨٥٨٢٩	٢٨,٤
شركات توزيع الكهرباء التى نقلت إلى وزارة الكهرباء	٦٩٩٦١	١٠,٧

المصدر: مختار خطاب، وزارة قطاع الأعمال العام "الإصلاح الاقتصادى والخصخصة (التجربة المصرية)" الموقع على النت: http://www.shatharat.net ، النسب من حساب الباحث.

١- بلغ عدد العاملين بقطاع الأعمال العام قبل عام ١٩٩١ نحو (١٠٦٠٠٠٠) عامل، بلغ عددهم فى عام ٢٠٠٦م وبعد مرور خمسة عشر عاماً على تطبيق سياسة الخصخصة فى مصر نحو (٤٠٥٨٥٠) عاملاً يمثلون (٣٨,٣%) من جملة عدد العاملين بشركات قطاع الأعمال العام قبل الخصخصة[١].

٢- تم الاستغناء عن نحو (٦٥٤١٥٠) عاملاً يمثلون أكثر من ثلاثة أخماس عدد العاملين بقطاع الأعمال العام قبل الخصخصة بنسبة (٦١,٧%) . وكما يتبين من الجدول السابق رقم (١٤) ، فقد تم الاستغناء عنهم بطرق متعددة ، هى:

أ- خروج الشركات من قانون ٢٠٣ لعام ١٩٩١م الخاص بتنظيم قطاع الأعمال العام ، حيث استحدث نظام الشركات القابضة والشركات التابعة وأعطى الجمعيات العمومية للشركات حق بيع أسهم الملكية حتى ٤٩% فإذا زادت عن ذلك خرج المشروع من دائرة قطاع الأعمال العام إلى دائرة القطاع الخاص المنظم وفقاً لقانون (١٥٩) لسنة ١٩٨١م، بشأن الشركات المساهمة ، أو قانون (٨) لسنة ١٩٩٧م بشأن

---

(١) مختار خطاب "الإصلاح الاقتصادى والخصخصة (التجربة المصرية)" موقع النت:
http://www.shatharat-net.

شكل رقم (١٣) التوزيع النسبي للعاملين بقطاع الأعمال حسب نوع الاستغناء عام ٢٠٠٦ م

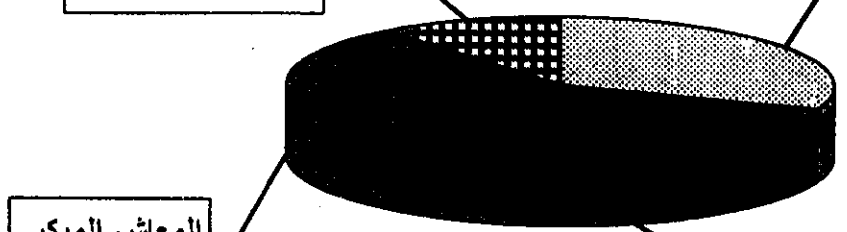

شركات توزيع الكهرباء التي نقلت إلى وزارة الكهرباء ١٠,٧%

شركات خرجت من قانون ٢٠٣ لعام ١٩٩١ ٣٠,٦%

المعاش المبكر ٢٨,٤%

أسباب طبيعية ٣٠,٣%

ضمانات حوافز الاستثمار، وتتولى وزارة قطاع الأعمال العام الإشراف على الشركات القابضة والتابعة، وتصنع سياسة لطرق إعادة هيكلة الشركات المرشحة للبيع وإعادة هيكلة العمالة ونظم العمل بها[1].

وبالتالى تم الاستغناء عن العاملين بتلك الشركات، حيث ارتفع عددهم ليصل إلى نحو (٢٠٠٠٠٠) عامل يمثلون أكثر من ثلاثة أعشار عدد العمالة المسرحة ، وذلك بنسبة (٣٠,٦%) .

ب - بينما بلغ عدد العاملين المسرحين بنظام المعاش المبكر الإجبارى وليس الاختيارى بنحو (١٨٥٨٢٩) عاملاً يمثلون أكثر من ربع العمالة المسرحة بنسبة (٢٨,٤%).

ج - إذا أضفنا إلى ما سبق عدد العاملين الذين تم الاستغناء عنهم لدمج شركاتهم إلى أخرى ويقصد بهم العاملون بشركات توزيع الكهرباء التى نقلت إلى وزارة الكهرباء ، والبالغ عددهم نحو (٦٩٩٦١) عاملاً يمثلون (١٠,٧%) من جملة العمالة المسرحة، يتبين لنا حجم البطالة فى قطاع الأعمال العام ، حيث يمثلون معاً أقل قليلاً من سبعة أعشار عدد العاملين المسرحين بنسبة (٦٩,٧%) جميعهم على قوة العمل بالمجتمع، وبالتالى فقد أضافت سياسة الخصخصة أعداداً لطابور البطالة، فقد بلغت نسبة البطالة عام ٢٠٠٦م نحو (١٢%) من إجمالى قوى العمل ، يضاف إليها (٨٠٠) ألف خريج سنوياً.

وقد تبين من الدراسة التطبيقية أن المستثمرين بمجرد شرائهم للمشروع أو الشركة الصناعية يقومون بتسريح العمالة عن طريق المعاش المبكر أو عن طريق نقل خطوط الإنتاج إلى محافظات أخرى بعيداً عن سكن العمال ومقر إقامتهم لإجبارهم على تقديم استقالاتهم، فأغلب المستثمرين لا يلتزمون بشروط البيع، وبذلك فقدت مصر كثيراً من شركاتها وشردت الكثير من عمالها.

كما تؤكد إحصائيات مراكز البحوث وحقوق الإنسان عدم توافر الحد الأدنى من الدخل ، وتزايد مؤشرات الفقر حيث يعانى أكثر من ٤٥% من السكان من تدهور دخولهم ، حيث يحصلون على ٢٠% من الدخل القومى. بينما يحصل ١٠% من السكان على ٤٥% من الدخل القومى. وأن دخل ٤٥% من السكان لا يكفى لسد

---

(١) اقتصاد مصر والمؤشرات الاقتصادية .www.sis.gov.eg/vr/harvest.html

الاحتياجات الأساسية ، كما بلغ عدد العاطلين بالجمهورية ١١ مليون عاطل فى العام المالى ٢٠٠٥/٢٠٠٦م[١].

٢- الفساد:

يمكن تعريف مصطلح الفساد بأنه: إساءة استغلال سلطة عامة من أجل تحقيق مصالح شخصية ، ويتخذ الفساد صوراً متعددة منها الرشوة، المحسوبية، محاباة الأقارب، الاختلاس، وغيرها[٢].

و تتعدد فرص الفساد فى مراحل عملية الخصخصة ، حيث تبدأ خلال عملية اتخاذ قرار الخصخصة. ففى أحيان كثيرة يكون للسياسيين مصلحة شخصية فى عملية الخصخصة لأنها ستجعلهم إما شركاء فى مشروعات أو أصحاب مشروعات، وبالتالى قد يتخذ قرار بخصخصة هذه المنشأة أو تلك دون الأخذ فى الاعتبار المصلحة العامة. ومما يساعد فى ذلك أن هذا القرار عادة ما يتخذ دون طرحه للتصويت، ومن ثم هناك مخاطر باتخاذ قرار خاطئ يؤيد الخصخصة ويصب فى صالح نخبة اقتصادية أو سياسية بعينها وليس فى الصالح العام. بل إن عدد كبير من المؤسسات العامة التى تم خصخصتها بنيت على معايير اقتصادية خاطئة واعتبارات سياسية غير لائقة ، مثل: بيع أسهم مشروعات عامة غير خاسرة (شركات الأسمنت، الدلتا للطوب الرملى، مصر للزجاج... الخ) إلى شركات صناعية كبرى أو مجموعة من المستثمرين . وبذلك تتحول المؤسسات العامة إلى شكل من أشكال الاحتكار الخاص وباب من أبواب الفساد الاقتصادى والسياسى.

كذلك هناك فساد خلال مرحلة تقديم العروض فى المناقصات والمزايدات ، وعادة ما تتضمن تلك المناقصات أموراً تتعلق بثمن الوحدات المقرر خصخصتها وأسعار المنتج بعد الخصخصة، ففى تلك المرحلة يحدث التلاعب فى قيمة أصول الشركات المراد خصخصتها وقيام تحالفات بين شركات للضغط على أسعار واحتكار السوق أو تقسيمه بعد ذلك.

و هناك فساد فى مرحلة صياغة العقود ، حيث تتسم عقود الخصخصة بالتعقيد

---

(١) http://www.egyptiangreens.com.

(٢) مختار خطاب "الإصلاح الاقتصادى والخصخصة (التجربة المصرية)" ، مرجع سابق، ص٦٥.

الشديد، فتلك النوعية من العقود يجرى تقييمها من أجل خفض التكاليف التى تتحملها الشركة أو المستثمر. وقد تبين من الدراسة التطبيقية للشركات الصناعية السبع محل الدراسة أنه تم تقييمها وبيعها بأسعار تتراوح ما بين ٣٠: ٤٥% من قيمتها الفعلية. فقد تم بيع شركة الدلتا للطوب الرملى بنحو (٨٥) مليون جنيه تمثل (٣٨,٧%) من قيمة الشركة الفعلية والتى قدرت بنحو (١٥٠) مليون جنيه فى عام ١٩٩٩م.

كذلك تم تقييم وبيع شركة مصر شبين الكوم للغزل والنسيج بنحو (١٧٨) مليون جنيه تمثل (٢٩,٧%) من قيمتها الفعلية والتى قدرت بنحو (٦٠٠) مليون جنيه فى عام ٢٠٠٥م، كما تم بيع شركات مصر للزيوت والصابون، ومصر لصناعة الزجاج ، والعربية للغزل والنسيج بنحو (١٠٠، ٤٩٥، ١٦٠) مليون جنيه على التوالى تمثل (٣٨,٥%، ٤٥%، ٢٩,٦%) على التوالى من قيمتهم الفعلية والتى قدرت بنحو (٢٦٠، ١١٠٠، ٥٤٠) مليون جنيه.

كذلك الحال فى شركتى النصر للملابس (كابو) وسيكلام حيث تم بيعهما بنحو (١٠٥، ٥٠) مليون جنيه على التوالى ، تمثل (٤٢%، ٤٥,٤%) على التوالى من قيمتهما الفعلية والتى قدرت بنحو (٢٥٠، ١١٠) مليون جنيه على التوالى.

وفى ذلك إهدار واضح للمال العام يجسد الفساد فى عمليات البيع للشركات المخصخصة، فقد بلغت القيمة الإجمالية لبيع الشركات محل الدراسة نحو (١,١) مليار جنيه تمثل (٣٨,٢%) من القيمة الفعلية لتلك الشركات والتى قدرت بنحو (٣,٠٠) مليار جنيه.

تم بيع شركة الدلتا للطوب الرملي بنحو (٨٥) مليون جنيه تمثل (٣٨,٧%) من قيمة الشركة الفعلية والتي قدرت بنحو (١٥٠) مليون جنيه فى عام ١٩٩٩م.

كذلك تم تقييم وبيع شركة مصر شبين الكوم للغزل والنسيج بنحو (١٧٨) مليون جنيه تمثل (٢٩,٧%) من قيمتها الفعلية والتي قدرت بنحو (٦٠٠) مليون جنيه فى عام ٢٠٠٥م، كما تم بيع شركات مصر للزيوت والصابون، ومصر لصناعة الزجاج ، والعربية للغزل والنسيج بنحو (١٠٠، ٤٩٥، ١٦٠) مليون جنيه على التوالي تمثل (٣٨,٥%، ٤٥%، ٢٩,٦%) على التوالي من قيمتهم الفعلية والتي قدرت بنحو (٢٦٠، ١١٠٠، ٥٤٠) مليون جنيه.

كذلك الحال فى شركتي النصر للملابس (كابو) وسيكلام حيث تم بيعهما بنحو

(١٠٥، ٥٠) مليون جنيه على التوالى ، تمثل (٤٢%، ٤٥,٤%) على التوالي من قيمتهما الفعلية والتي قدرت بنحو (٢٥٠، ١١٠) مليون جنيه على التوالي.

وفى ذلك إهدار واضح للمال العام يجسد الفساد فى عمليات البيع للشركات المخصخصة، فقد بلغت القيمة الإجمالية لبيع الشركات محل الدراسة نحو (١,١) مليار جنيه تمثل (٣٨,٢%) من القيمة الفعلية لتلك الشركات والتي قدرت بنحو (٣,٠٠) مليار جنيه.

٣- غياب المنافسة وارتفاع الأسعار:

العلاقة بين المنافسة والخصخصة علاقة إيجابية فى الأساس، ويجب أن يساند كل منهما الآخر، فإن الأصل فى الخصخصة هو زيادة عدد المنتجين فى السوق المحلى ومن ثم إيجاد الحافز للابتكار والتجديد من أجل تحقيق معدلات الربح المناسبة فى ظل سوق مفتوح وبيئة تنافسية سليمة. ولكن غياب القوانين سمح للقطاع الخاص باستغلال وضعه الاحتكاري فى السوق بغرض التربح .فقد ارتفعت أسعار الأسمنت نتيجة لخصخصة قطاع الأسمنت فى التسعينيات (١٩٩٤-١٩٩٦م) دون وضع ضوابط لآليات السوق، فهي من أولى الصناعات التي تم خصخصتها، حيث تم بيع تسع شركات بالكامل للأجانب بنسب تتراوح ما بين (٩٦%: ١٠٠%) من حصة الشركة، ونتيجة لإدارة الأجانب لتلك الشركات ارتفع سعر طن الأسمنت فى السوق المحلى من (١٩٠) جنيه/ للطن علم ١٩٩٣م إلى (٤٢٠) جنيه/ للطن علم ٢٠٠٦م، مما رفع تكلفة البناء إلى خمسة أضعاف بالمقارنة بالأسعار قبل الخصخصة.[١] كذلك الحال بالنسبة لأسعار الطوب الرملي حيث ارتفع سعر المتر من (١٦٥) جنيه فى علم ١٩٩٥م إلى (٣٨٥) جنيه للمتر فى علم ٢٠٠٦م بزيادة تمثل ٢٣٣,٣%. بما يمثل أحد معوقات الاستثمار فى مصر.

ومن هنا لا يحق للسلطة المعنية بالخصخصة المضى قدما فى سياسة الخصخصة إلا بعد نشر ثقافة المنافسة فى مرحلة التحول للقطاع الخاص، فتلك مسألة غاية فى

---

[١] الاقتصاد المصرى، المؤشرات الاقتصادية علم ٢٠٠٦م، الموقع على الانت

http://www.٢.sis.gov.eg

الأهمية، كذلك يقع على عاتق الحكومة ضمان حد أدنى يتم من خلاله مساعدة الصناعات الوطنية لا سيما الصغيرة والمتوسطة منه على البقاء والنمو والمنافسة .

كما يمكن للحكومة التدخل بوسائل لتنظيم الصناعة وذلك بتفعيل القانون (٢١) الخاص بتنظيم الصناعة والذى يسمح للحكومة بمراجعة تكلفة الإنتاج واتخاذ ما تراه لحماية الصالح العام.

٤- زيادة الاستثمارات الأجنبية:

شهدت الاستثمارات الأجنبية المباشرة طفرة كبيرة فى الفترة من عام ١٩٩١ وحتى ٢٠٠٦م، حيث بلغت جملة الاستثمارات الأجنبية فى عام ٢٠٠٦م، نحو ٨,١ مليار دولار تمثل حوالى ٥,٨% من إجمالي الناتج المحلى، وتعد مصر أولى الدول العربية والإفريقية وفى الترتيب الـ ٦٦ عالمياً فى جذب الاستثمارات الأجنبية [١].

معظم الاستثمارات الأجنبية أتت فى دائرة شراء استثمارات قائمة بالفعل ولم تتجه نحو إنشاء مصانع أو مرافق جديدة، بل وتشكل مبيعات الأصول المملوكة للدولة معظم الاستثمارات الأجنبية المباشرة. حيث تبين من الدراسة التطبيقية أن أربع شركات هم: مصر شبين الكوم للغزل والنسيج، والنصر للملابس والمنسوجات، والدلتا للطوب الرملي، والعربية للغزل والنسيج، تم بيع أصولها إلى مستثمرين أجانب من جنسيات مختلفة (هندي – سويدى من أصل إسرائيلي - عربي) بنسب تتراوح ما بين ٧٠% : ١٠٠% من حصة الشركة.

بل إن من أبرز الملكيات التي تم بيعها للأجانب شركات الأسمنت والبالغ عددها تسع شركات هم: أسمنت أسيوط (المكسيك)، أسمنت بنى سويف (فرنسا)، أسمنت السويس (فرنسا)، أسمنت العامرية (برتغالى من أصل إسرائيلي)، أسمنت طره (إيطاليا) أسمنت حلوان (إيطاليا/ فرنسا)، إسكندرية للأسمنت (فرنسا) حيث تم بيعهم بنسب تتراوح ما بين ٨٢%: ١٠٠% من حصة الشركة . بينما تم بيع شركة سيناء للأسمنت الأبيض (الدينمارك)، وسيناء للأسمنت الرمادى بنسب ٥٨%، ٢٩% على التوالى من حصة الشركة [٢]. مما يعنى سيطرة الاستثمارات الأجنبية على السوق

---

[١] المؤشرات الاقتصادية، المرجع السابق .

(٢) مركز معلومات قطاع الأعمال العام. موقع على النت .http://www.bsic.gov.eg

المصري فى صناعة الأسمنت بنسبة (٧٠%) فى هذه الصناعة، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع سعر الطن من الأسمنت - كما سبق أن ذكرنا-.وكان الأجدى أن يتم تهيئة القطاع الخاص المصري بشكل مناسب لتكوين رؤوس أموال ذاتية من خلال ثقة المدخرين فى إمكانيات القطاع الخاص الوطني لاستثمار أموالهم. مما سينعكس بدوره على تواجد القطاع الخاص فى ملكية وإدارة المشروعات المطروحة للخصخصة بشكل يحفظ التوازن العام للوجود الأجنبي فى الاقتصاد المصري، بحيث يكون دور الاستثمارات الأجنبية مساعداً وليس أساسياً لقيام الاستثمارات فى مصر.

كذلك لو أن إدارة البنوك العامة بمصر وشركات التأمين المملوكة للدولة قاموا بدورهم المطلوب من خلال تعبئة المدخرات وتوظيفها واستثمارها خلال المرحلة السابقة على الخصخصة، لأمكنهما الدخول بقوة لشراء شركات قطاع الأعمال العام المطروحة للبيع فى برنامج الخصخصة، ثم طرح هذه الشركات أو المشروعات فى البورصة لتوسيع قاعدة الملكية، وزيادة مساهمة المدخرات المحلية [١].

---

(١) http://www.el.waset.com

النتائج والتوصيات:

١-النتائج:-

١- سجلت جميع الشركات الصناعية محل الدراسة زيادة فى الإنتاج بعد بيعها، تراوحت هذه الزيادة ما بين ١٢١,٦% : ١٥٥,٤% من جملة إنتاج الشركات قبل بيعها، كما سجلت علاقة ارتباط قوية (١,٥) بين انخفاض عدد العمال، وزيادة متوسط إنتاجية العامل بالشركات محل الدراسة .

٢- هناك قدر من التنوع الجغرافي تحقق فى أسواق التصدير لتلك الشركات خصوصا للدول العربية وعلى رأسها دول الخليج العربى، وبعض الدول الأوروبية خصوصا السويد وألمانيا.

٣- كما تم تحسين متوسط الأجور للعمالة بالشركات محل الدراسة بعد البيع، وذلك بمتوسط يتراوح ما بين (١٥٠%: ٢٤٧%) من قيمة الأجور قبل البيع. وفى المقابل تخلت الإدارة الجديد للشركات الصناعية محل الدراسة عن توفير الرعاية الصحية والاجتماعية للعاملين بها.

٤- أضافت سياسة الخصخصة أعداداً إضافية لطابور البطالة، حيث بلغ عدد العاملين المسرحين من الشركات الصناعية محل الدراسة نحو ٤٧٦١ عاملاً تمثل (٢٠,٩%) من إجمالي عدد العاملين بالشركات قبل الخصخصة. بينما بلغ إجمالي عدد العاملين المسرحين من الشركات التي تم خصخصتها بالجمهورية نحو (٦٥٤١٥) عاملا يمثلون (٦١,٧%) من جملة العاملين بقطاع الأعمال العام قبل الخصخصة لترتفع نسبة البطالة لتصل إلى ١٢% من حجم قوى العمل فى عام ٢٠٠٦م.

٥- فقدت مصر معظم شركاتها ومشروعاتها، وتم تشريد الكثير من عمالها ولم نر آثاراً ملموسة لأموال الخصخصة فى تحديث الصناعة المصرية وغيرها من القطاعات الأخرى، كذلك لم يتم إنشاء مصانع جديدة لاستيعاب العمالة المسرحة من تلك المصانع. أما المصانع تحت الإنشاء فى المدن الجديدة والتي بلغت نحو ١٠٨٤ مصنعا عام ٢٠٠٢م فمازالت فى طور الإعداد.

٦- لم تقتصر عمليات الخصخصة على الشركات الخاسرة بل امتدت إلى الشركات الناجحة، مثل: الدلتا للطوب الرملى، مصر لصناعة الزجاج، مصر شبين الكوم للغزل والنسيج، سيكلام (لبنيتا) وجميع شركات الأسمنت التسع التى تم بيعها بالكامل وغيرها.

٧- ارتفعت نسبة الاستثمارات الأجنبية فى مصر خلال الفترة من (١٩٩١ - ٢٠٠٦م) لتصل إلى (٨,١) مليار دولار تمثل (٥,٨%) من الناتج المحلى، معظم تلك الاستثمارات أتت فى دائرة شراء مشروعات قائمة بالفعل ولم تتجه نحو إنشاء مصانع أو مرافق جديدة. فقد بلغت نسبة ما يمتلكه الأجانب من الشركات محل الدراسة أربع شركات تتراوح نسبة الملكية ما بين ٧٠%: ١٠٠% من حصة الشركة. كما بلغت نسبة ما يمتلكه الأجانب ٤٩% من رأس المال السوقى للبورصة عام ٢٠٠٣م، بينما كانت النسبة ١٠% فقط فى بداية التسعينيات، ويعنى ذلك نهاية ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ الاقتصادية (١).

٨- غياب القوانين والإطار القواعدى فى برنامج الخصخصة سمح للقطاع الخاص باستغلال وضعه الاحتكاري فى السوق بغرض التربح مما أدى إلى ارتفاع الأسعار وغياب المنافسة.

٩- انتشار الفساد فى مراحل عملية الخصخصة، حيث يكون للسياسيين مصلحة شخصية فى عملية البيع مما يضر بالصالح العام. فجميع الشركات محل الدراسة تم بيعها بنسبة تتراوح ما بين (٣٥: ٤٥%) من قيمتها الحقيقية.

ب- التوصيات:-

١ - قد تكون الخصخصة أحد الحلول القائمة لبعض المؤسسات والشركات الخاسرة، والتي لا يمكن إصلاح أوضاعها، ولكن يجب التفكير فيما إذا كان بالإمكان إنقاذ تلك الشركات بواسطة رجال أعمال مصريين أو عن طريق تمليكها للعاملين فيها بالكامل قبل بيعها لمستثمر رئيس.

---

(١) اقتصاد مصر والمؤشرات الاقتصادية http://ww.sis.gov.eg.
المبدأ الثالث للثورة: "القضاء على الاحتكار وسيطرة رأس المال على الحكم" والمبدأ الأول: "القضاء على الاستعمار"، ولا شك أن الاستعمار الاقتصادى هو الأخطر.

Abstract:

The economic consequences of the policy of privatizotion in Egypt – An applied study on some industrial componies .

The primary aim of the present stndy is present a general and realistic outline of the policy of privatization in Egypt and its econonic impacts. This is to be attained through on applied study on seven industvial Companies as follows :First, The concept and defnition of privatization .

Secenz, and origins of the policy of privatization from 1952 throngh 2006, along with the factors that must be available fer the application of privatizat in Egypt .

Third, The Confanies that have been privatized in Egypt from 1991 throngh 2006 and the total sum of sales, along with wethods of selling and the geographic distvibution of those conpanies.Fourth, on applied stndy on the industvail companies of AL-Delta for san Adobe, Indnstrial Egypt for Glass , Egypt shibin AL-Kom for spinning and weaving, seeklan Labanita, Al-Nasr for clothes and weavings and AL-Arabiyah for spinning and weaving. Fourth, the economic consequences of privatization policy in Egypt (both positive and negative).

The study has revealed the following :

1- All conpanies under stndy attained an increase in production and variation in foreign warkets, espcialiy Arab countvies after selling .

2- the wean wages of the workforcp hes been improved by about 150 % to 247% of the valne of wages be fore selling .

3- the vatio of workforce Laid off from the indnstvial conpunies under study has increase to 20. 940 of the total workforce at these conlminies before privatization this raised the ratio of unenplo ynent to 12% of the workforce in 2006 .

4- The policy of privatization wasnot confined to the losins conpanies . it extenled to the successtul ones, too . Besides , foreign investnents in Egypt increasel announting to 8.1 billion dollors-nostly throusb puranasing existing businsses not foun ding new process of selling leading to selling conpanies in return of 359. to 45% of return of their real volnes.

٨- غياب القوانين والإطار القواعدى فى برنامج الخصخصة سمح للقطاع الخاص باستغلال وضعه الاحتكاري فى السوق بغرض التربح مما أدى إلى ارتفاع الأسعار وغياب المنافسة.

٩- انتشار الفساد فى مراحل عملية الخصخصة، حيث يكون للسياسيين مصلحة شخصية فى عملية البيع مما يضر بالصالح العام. فجميع الشركات محل الدراسة تم بيعها بنسبة تتراوح ما بين (٣٥: ٤٥%) من قيمتها الحقيقية.

ب- التوصيات:-

١ - قد تكون الخصخصة أحد الحلول القائمة لبعض المؤسسات والشركات الخاسرة، والتي لا يمكن إصلاح أوضاعها، ولكن يجب التفكير فيما إذا كان بالإمكان إنقاذ تلك الشركات بواسطة رجال أعمال مصريين أو عن طريق تمليكها للعاملين فيها بالكامل قبل بيعها لمستثمر رئيس.

---

(١) اقتصاد مصر والمؤشرات الاقتصادية http://ww.sis.gov.eg.

المبدأ الثالث للثورة: "القضاء على الاحتكار وسيطرة رأس المال على الحكم" والمبدأ الأول: "القضاء على الاستعمار"، ولا شك أن الاستعمار الاقتصادى هو الأخطر.

٢- التوسع فى تطبيق أساليب الخصخصة الجزئية وعدم تطبيق أساليب الخصخصة الكاملة، وعدم الاعتماد على الاستثمارات الأجنبية فقط وتشجيع الاستثمارات المحلية للمشاركة فى المشروعات.

٣- إعادة توظيف الأموال الناتجة عن البيع لخلق فرص عمل جديدة وحقيقية لمن خسروا وظائفهم جراء خصخصة أو بيع الشركة التى كانوا يعملون بها. حتى لا تكون الخصخصة مدمرة اجتماعياً واقتصادياً، وكذلك تحفيز هؤلاء العمال المسرحين من خلال توفير شبكة معلومات توفر فرص عمل ومجالات العمل البديل، أو تشجيعهم على بدء مشروعات صغيرة.

٤- إنشاء مصانع جيدة للقضاء على البطالة والتي بلغت نسبتها ١٢% من قوى العمل علم ٢٠٠٦م،واستيعاب العمالة الزائدة فى القطاع الصناعي والتي بلغت نحو ٦٥٤١٥٠ عامل بدلاً من خصخصة الشركات الموجودة بالفعل.

٥- يجب وضع استراتيجية واضحة لعملية الخصخصة وتحديد الشركات التى سوف يتم بيعها، وضرورة أن يتم البيع وفق قواعد الشفافية فى التقييم للحد من الفساد، كما لا بد من مشاركة المجتمع المدنى فى عملية البيع بحيث يتم البيع لأشخاص نضمن استمرارهم فى النشاط وقيامهم بالتطوير.

- ملحق (١) -

المحافظة	عدد الشركات %	صناعية %	تجارية %	خدمات %	زراعية %
القاهرة	٧٨	٤٢	٢٠	١٠	٦
الإسكندرية	٣٤	٢١	٥	٤	٤
الإسماعيلية	١	١	–	–	–
البحيرة	٦	٤	٢	–	–
بورسعيد	١	١	–	–	–
الغربية	٧	٥	١	–	١
بني سويف	١	١	–	–	–
المنيا	٢	٢	–	–	–
الشرقية	٣	٣	–	–	–
الدقهلية	٣	٣	–	–	–
القليوبية	٣	٣	–	–	–
كفر الشيخ	١	١	–	–	–
أسيوط	١	١	–	–	–
أسوان	٢	٢	–	–	–
قنا	١	١	–	–	–
دمياط	٢	٢	–	–	–
السويس	٢	١	–	١	–
الفيوم	٢	٢	–	–	–
سوهاج	٢	١	١	–	–
المنوفية	٢	٢	–	–	–
الإجمالي	١٥٤	٩٩	٢٩	١٥	١١

المصدر :- مركز المعلومات قطاع الأعمال العام ، الجهاز المركزي للإحصاء،التجميع والنسب من حساب الباحث. الموقع على الأنت:

http://www.bsic.gov.eg/whitebook

http://www.msrintranet.capmas.eg

استمارة استبيان عن خصخصة المنشآت الصناعية

أولاً: بيانات عامة

- اسم الشركة ..... الموقع .....
- مساحة المصنع وملحقاته .....
- تاريخ بداية الإنتاج .....تاريخ الإنشاء .....
- الشكل القانوني (حكومي/ قطاع أعمال / قطاع خاص / قطاع استثماري)
- النشاط الرئيسي الذي يمارسه المصنع .....
- أسباب البيع (انتهاء مده الشراكة / ديون / الإفلاس / أسباب أخري)
- تاريخ بيع الشركة (/ / م)
- شكل البيع :

(لمستثمر رئيسي – الاكتتاب العام – التصفية – إتحاد عاملين – الاكتتاب الخاص)

- ثمن بيع المنشاة ..... بالجنية ، ..... دولار
- التقدير الفعلي للمنشاة .....

ثانياً: الإنتاج :

- الإنتاج الرئيسي والثانوي : (قبل وبعد الخصخصة):-
- كمية المنتج (طن) قيمة المنتج (جنية)
- هل الإنتاج للاستهلاك الداخلي (نعم / لا) ، كميته ..... طن ، قيمته .....

أم للتصدير (نعم / لا) ، كميته ..... طن ، قيمته .....

- صافي الربح : قبل الخصخصة ..... جنية

: بعد الخصخصة ..... جنيه

- نصيب السوق المحلي من الإنتاج .....
- نصيب السوق الخارجي من الإنتاج .....
- ما هي الدول الرئيسية المستوردة .....

ثالثاً: رأس المال المستثمر :

- قيمة الأرض : ..... بالجنية
- نوع الملكية (ملك / إيجار) .
- قيمة الآلات ..... بالجنية ، تاريخ استيرادها : / /

*قيمة المباني ..... بالجنية

- نسبة المشاركة في رأس المال

(%) : ..... وطني : ..... عرب : ..... أجنبي

- جنسية رأس المال الأجنبي : .....

رابعا : العمالة

- جملة عدد العمال : قبل الخصخصة : ذكور ..... إناث .....

: بعد الخصخصة : ذكور ..... إناث .....

- نوع العمالة :

النوع	قبل الخصخصة	بعد الخصخصة
إداريون		
فنيون		
عمال		
خدمات		

- جنسية العمال (قبل وبعد الخصخصة :

(١) مصري ..... عامل

(٢) عربي ..... عامل

(٣) أجنبي ..... عامل

- كيفية خروج العامل:

- معاش مبكر ..... ، العدد ..... القيمة حسب التعويض .....
- بلوغ سن المعاش ..... ، العدد ..... القيمة حسب التعويض .....
- وفاه ..... ، العدد ..... القيمة حسب التعويض .....
- أسباب أخري ..... ، العدد ..... القيمة حسب التعويض.....

- أجور العمال :

النوع	قبل الخصخصة	بعد الخصخصة
إداريون		
فنيون		
عمال		
خدمات		

خامساً : المشكلات :

- أهم المشكلات التي تؤدي إلي خفض إنتاجية العامل.

(١) .....

(٢) .....

الآثار السلبية لبيع المنشأة..

الآثار الإيجابية لبيع المنشأة.

شكراً لحسن تعاملكم معنا ،،،،،،

المراجع

أولاً: المراجع العربية:

١- أحمد السيد النجار: "الاقتصاد المصري من تجربة يوليو إلى نموذج المستقبل"، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام- القاهرة، ٢٠٠٢م.

٢- أحمد السيد النجار: "الإصلاح الاقتصادي فى الدول العربية" حالة مصر، المغرب، اليمن، المركز العربي للدراسات الاستراتيجية - القاهرة ، ١٩٩٦م.

٣- أمل صديق عفيفي: "الخصخصة فى مصر"، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٣م.

٤- إيهاب الدسوقى : "التخصيصية والإصلاح الاقتصادي فى الدول النامية - مع دراسة التجربة المصرية"، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٩٥م.

٥- صبري أحمد محمد عجلان، "تجربة الإصلاح الاقتصادي بمصر . تطوير أداء قطاع الأعمال المصري". ١٩٩٣م.

٦- عبد الرحيم الريح: "استراتيجية الخصخصة فى العالم" مجلة أبو ظبي الاقتصادي، غرفة تجارة وصناعة أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، العدد (٣٢٠)، ١٩٩٨م.

٧- كريم هيثم، "الخصخصة ومبرراتها فى الاقتصاد العراقى وشروط صندوق النقد الدولي"، جريدة الصباح، آفاق استراتيجية، ٢٠٠٥م.

٨- محمد معن ديوب، «المتطلبات الأساسية لنجاح برنامج الخصخصة"، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، العدد (٢) المجلد (٢٨)، ٢٠٠٦م.

٩- محمد عبد الفضيل، "من دفتر أحوال الاقتصاد المصري" دار الهلال، القاهرة، ٢٠٠٣م.

١٠- مختار خطاب، "الإصلاح الاقتصادي والخصخصة (التجربة المصرية)" موقع على النت : http://www.shatharat.net.

١١- وزارة قطاع الأعمال العام، مركز المعلومات، بيان شركات قطاع الأعمال العام التي تم خصخصتها اعتباراً من بداية البرنامج وحتى مارس ٢٠٠٦.

١٢- وزارة التجارة الخارجية، النشرة الاقتصادية الشهرية، فبراير ٢٠٠٣، يونيه ٢٠٠٥م، يونيه ٢٠٠٦م.
١٣- وزارة التخطيط البنك المركزي : «أهم المؤشرات الاقتصادية الكلية فى عام ٢٠٠١/٢٠٠٢، مقارنة بعام ٩١/ ١٩٩٢م.

ثانياً : مواقع على شبكة المعلومات:

١- http:/www.el.waset.com.
٢- http://www.bsic.gov.eg/white book.asp.
٣- http://www.msrintranet.capmas.gov.eg.
٤- http://www.sis.gov.eg
٥- http://www. egyptiangreens.com.
٦- http://lik.ahram.org.eg.

ثالثاً: المراجع الأجنبية:

١- Alexander, w., Economic geography, NJ., ١٩٦٣.
٢-carana corporation "privatization in Egypt quarterly review", unitedstetes Agency for International development, April,june,٢٠٠٢.
٣_David parker;"the privatization of British telecom-٢٥years of economic regulation,public money & management cranfield university, January ٢٠٠٨.
٤- kay.j.a Thomson,D.j.,"privatization , a policy in sedrach of rational" the economic journal,١٩٨٦.

ملخص

الآثار الاقتصادية لسياسة الخصخصة في مصر – دراسة تطبيقية على بعض الشركات الصناعية

يتمثل الهدف الرئيسي من الدراسة في تقديم صورة عامة وواقعية لسياسة الخصخصة في مصر وآثارها الاقتصادية ، وذلك من خلال دراسة تطبيقية على بعض الشركات الصناعية وعددها سبع شركات، وقد تم ذلك في النقاط التالية :

أولاً: مفهوم الخصخصة وتعريفها :

ثانيًا: تطور الاقتصاد المصري ونشأة سياسة الخصخصة منذ عام (١٩٥٢م – ٢٠٠٦م) ، والعوامل الواجب توافرها لتطبيق سياسة الخصخصة في مصر .

ثالثًا: الشركات التي تم خصخصتها في مصر منذ عام (١٩٩١ – ٢٠٠٦م) واجمالي حصيلة البيع والأساليب المتبعة في البيع ، والتوزيع الجغرافي لتلك الشركات .

رابعًا: دراسة تطبيقية على بعض الشركات الصناعية وهي : الدلتا للطوب الرملي ، مصر الصناعية للزجاج – مصر للزيوت والصابون – مصر شبين الكوم للغزل والنسيج ، سيكلام (البنيتا)، النصر للملابس والمنسوجات،العربية للغزل والنسيج .

خامسًا: الآثار الاقتصادية لسياسة الخصخصة في مصر (الإيجابية والسلبية) :

وقد تبين من الدراسة الحقائق التالية:

١- أن جميع الشركات محل الدراسة سجلت زيادة في الإنتاج وتنوع في السوق الخارجي وخاصة الدول العربية بعد البيع ،

٢- تم تحسين متوسط الأجور للعمالة بنسب تتراوح ما بين (١٥٠٪ - ٢٤٧٪) من قيمة الأجور قبل البيع .

٣- ارتفعت نسبة العمالة المسرحة من الشركات الصناعية محل الدراسة إلى ٢٠.٩٪ من إجمالي عدد العاملين بالشركات قبل الخصخصة . لترتفع بذلك نسبة البطالة إلى ١٢٪ من حجم قوى العمل في عام ٢٠٠٦م .

٤- لم تقتصر سياسة الخصخصة على الشركات الخاسرة بل امتدت لتشكل الشركات الناجحة أيضًا ، كما زادت الاستثمارات الأجنبية في مصر لتصل إلى ٨.١ مليار دور معظمها أتت في دائرة شراء مشروعات قائمة بالفعل ولم تتجه نحو إنشاء مشاريع .

٥- انتشار الفساد في مراحل عملية البيع الذي أدى إلى بيع الشركات بنسب تتراوح ما بين ٣٥٪ : ٤٥٪ من قيمتها الحقيقية .

Abstract:

The economic consequences of the policy of privatizotion in Egypt – An applied study on some industrial componies .

The primary aim of the present stndy is present a general and realistic outline of the policy of privatization in Egypt and its econonic impacts. This is to be attained through on applied study on seven industvial Companies as follows :First, The concept and defnition of privatization .

Secenz, and origins of the policy of privatization from 1952 throngh 2006, along with the factors that must be available fer the application of privatizat in Egypt .

Third, The Confanies that have been privatized in Egypt from 1991 throngh 2006 and the total sum of sales, along with wethods of selling and the geographic distvibution of those conpanies.Fourth, on applied stndy on the industvail companies of AL-Delta for san Adobe, Indnstrial Egypt for Glass , Egypt shibin AL-Kom for spinning and weaving, seeklan Labanita, Al-Nasr for clothes and weavings and AL-Arabiyah for spinning and weaving. Fourth, the economic consequences of privatization policy in Egypt (both positive and negative).

The study has revealed the following :

1- All conpanies under stndy attained an increase in production and variation in foreign warkets, espcialiy Arab countvies after selling .

2- the wean wages of the workforcp hes been improved by about 150 % to 247% of the valne of wages be fore selling .

3- the vatio of workforce Laid off from the indnstvial conpunies under study has increase to 20. 940 of the total workforce at these conlminies before privatization this raised the ratio of unenplo ynent to 12% of the workforce in 2006 .

4- The policy of privatization wasnot confined to the losins conpanies . it extenled to the successtul ones, too . Besides , foreign investnents in Egypt increasel announting to 8.1 billion dollors-nostly throusb puranasing existing businsses not foun ding new process of selling leading to selling conpanies in return of 359. to 45% of return of their real volnes.